صحيفة القيـادة والريـادة

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

لوسيل
LUSAIL

ريال 2
0 735201 758886



ملحق تصدره «لوسيل» لإبـراز دور المطورين العقاريين

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Issue No 2835 - Tuesday 27 October 2026

لعزل إمدادات الطاقة عن الصراعات السياسية.. خبراء الطاقة والاقتصاد:

دعوة قطر لإقامة نظام طاقة عالمي جديد تمثل رؤية اقتصادية مسؤولة



03 - 02

خبراء ورجال أعمال:
منتدى الاستثمار العالمي 2026 خطوة إستراتيجية في صياغة مستقبل الاستثمار

05 - 04

ميدان محزم..
أكثر من 60 عاماً من الإنتاج ودور مهم في تاريخ النفط البحري

13 : 11



د. محمد يوسف البهزاد:
إعادة تطوير حقل ميدان محزم البحري خطوة إستراتيجية مهمة في إدارة الثروة النفطية القطرية

14

خبراء ورجال أعمال:
ارتفاع المخزون الإستراتيجي 40 % يعكس نضج منظومة الأمن الغذائي في قطر

17 - 16

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر
ركيزة أساسية للتنويع الاقتصادي

06



كأس العالـــم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026.. منصة عالمية لاكتشاف المواهب

19

د. عبد الله حمد فطيس عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر في حوار خاص لـ «لوسيل»:

نطـوّر برامجنا الأكاديميـة لتواكب احتياجات سوق العمل



عبد الدايم نور

أكد الدكتور عبد الله حمد فطيس عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر، أن التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل، وتزايد الحاجة إلى كوادر وطنية تمتلك المهارات المالية والإدارية والتحليلية، جعلت كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر أكثر بروزا وانتشارا بوصفها إحدى المؤسسات الأكاديمية المهمة في إعداد الكفاءات القطرية وتأهيلها للمستقبل. مشيرا إلى أن ارتفاع أعداد الطلبة المقبولين في الكلية إلى نحو 1,450 طالباً وطالبة، بزيادة تقارب 16% مقارنة بالعام الماضي، يعكس تنامي اهتمام الطلبة القطريين بتخصصات الاقتصاد والمال والأعمال، وإدراكهم لما توفره من فرص مهنية متنوعة في القطاعين الحكومي والخاص ومجال ريادة الأعمال.

وكشف سعادة عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور عبد الله حمد فطيس، في حوار خاص لـلوسيل، أسباب تنامي الإقبال على تخصصات الكلية، وجهودها في استقطاب الطلبة المتفوقين وتعريف طلبة المدارس بالفرص الأكاديمية المتاحة، إلى جانب آليات تطوير البرامج التعليمية بما يتواكب مع احتياجات سوق العمل، وطبيعة الشراكات مع المؤسسات المصرفية والمالية والشركات الكبرى، فضلاً عن دور التجارب التطبيقية في إعداد خريجين قادرين على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني.

وأكد د. فطيس أن الطالب اليوم أكثر وعياً عند اختيار تخصصه، مشيرا إلى أن الطالب القطري أصبح أكثر إدراكاً لأهمية المعرفة المالية والاقتصادية والإدارية، ليس فقط للحصول على وظيفة، وإنما أيضاً لفهم بيئة الأعمال واتخاذ القرارات وقيادة المشاريع والمبادرات مستقبلاً.

ونوه الدكتور عبد الله، إلى أن الكلية تحرص في لقاءاتها مع طلبة المدارس على تعريف المتفوقين بالمنح الدراسية وبرنامج التميز (Honors) في الجامعة.

وفيما يتعلق بمساهمة الكلية في إعداد جيل جديد من رواد الأعمال القطريين كشف د. فطيس أن ريادة الأعمال حاضرة في برامج الكلية من خلال مقررات تُعلّم الطالب كيف يحوّل فكرة إلى مشروع: دراسة السوق، ونموذج العمل، والتمويل، وعرض الفكرة على المستثمرين.

09 : 07

لعزل إمدادات الطاقـة عـن الصراعـــــــات السياسية.. خبراء الطاقة والاقتصاد:

دعوة قطـر لإقامـة نظام طاقـة عالمـــــي جديد تمثل رؤية اقتصادية مسؤولة

حماية منشآت إنتاج النفط والغاز ومحطات التسييـــــــل وخطوط الأنابيب والموانئ ركيـزة أساسيـة لأمن الإمدادات

العالم لا يحتاج فقط إلى إنتاج المزيد من الطاقـــــــة بل إلى نظام دولي يضمن وصولها بأمـان واستقرار وعدالـة



د. المرواني: إبقاء الطاقة فوق السياسة يدعو إلى التزامات مشتركة والدعوة تكتسب وزنًا خاصًا لصدورها عن دولة مؤثرة في سوق الطاقة

د. عبد الشافي: حماية المنشآت والممرات البحرية ركيزة أساسية لاستقرار التجارة العالمية وأمن الطاقة والاقتصاد الدولي

عبد الدايم نور

تكتسب دعوة قطر إلى إقامة نظام طاقة عالمي جديد، تكون فيه الطاقة فوق السياسة ولا تتحول إلى ضحية أو هدف لأي صراع، أهمية استثنائية في ظل الاضطرابات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية، وما تفرضه النزاعات من مخاطر على الإمدادات والاستثمارات واستقرار الاقتصاد الدولي.

وكان سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، قد طرح هذه الرؤية خلال الاجتماع الوزاري السابع عشر لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض في 11 أكتوبر 2026، داعيًا إلى حماية البنية التحتية للطاقة، وضمان التدفق الحر للإمدادات، وعدم تحويل الطاقة إلى سلاح في الصراعات.

حماية أمن الطاقة العالمي

يرى د. حامد أحمد المرواني- الخبير الاقتصادي أن دعوة قطر، التي طرحها سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، تمثل رؤية اقتصادية مسؤولة تستحق أن تكون أساسًا لتفاهم دولي أوسع. فقد تقع منشأة الطاقة داخل حدود دولة، لكن آثار تعطلها تمتد إلى مصانع وأسواق وأسر في دول كثيرة؛ ولذلك فإن حمايتها مصلحة عالمية تستدعي مسؤولية مشتركة.

ويؤكد د. المرواني أن هذه الدعوة تكتسب وزنًا خاصًا لصدورها عن دولة مؤثرة في سوق الطاقة، تدرك أن مصلحة المنتج على المدى الطويل ترتبط باستقرار اقتصادات المستهلكين. فالارتفاع الحاد في الأسعار قد يحقق إيرادات إضافية مؤقتة، لكنه حين يرهق الأسر ويضعف الصناعة ويبطئ النمو، فإنه يضر بالسوق التي يعتمد عليها المنتج نفسه. ومن هنا، فإن استقرار الإمدادات يحمي طرفي العلاقة.

ويضيف د. حامد أحمد المرواني - الخبير الاقتصادي قائلًا: الدعوة إلى إبقاء الطاقة فوق السياسة لا تفترض غياب الخلافات؛ بل تدعو إلى التزامات مشتركة تُبقي الإمدادات بمنأى عن الخلافات، حتى حين يتعذر حلّها. وهذه واقعية ضرورية، لأن الاقتصاد العالمي لا يستطيع انتظار تسوية كل نزاع حتى تستأنف المصانع إنتاجها وتصل احتياجات الناس إليهم.

وتظهر أهمية هذا النهج في كيفية انتقال صدمات الطاقة إلى الحياة اليومية؛ فتعطّل الإمدادات يرفع تكاليف الوقود والشحن والتأمين، وقد يزيد تكلفة الأسمدة وإنتاج الغذاء، ثم تنتقل هذه الأعباء إلى أسعار السلع والخدمات. وإذا استمرت الضغوط التضخمية، فقد تتأخر تخفيضات الفائدة وتبقى تكلفة التمويل مرتفعة. وهكذا قد ينتهي اضطراب في ممر بحري عبئًا على أسرة أو مشروع صغير يبعد آلاف الكيلومترات عن منطقة الصراع.

ويستطرد د المرواني قائلًا: الأثر الأعمق أن النزاعات تهدد إمدادات اليوم واستثمارات الغد معًا. فالمستثمر الذي يخشى تضرر منشآته أو تعذّر تصدير إنتاجه قد يؤجل مشروعه أو يطلب عائدًا أعلى لتعويض المخاطر. ولأن مشروعات الطاقة تستغرق سنوات قبل بدء الإنتاج، فإن تأجيل الاستثمار اليوم قد يتحول إلى نقص في المعروض مستقبلًا. لذلك، فإن حماية المنشآت تحمي أيضًا الثقة اللازمة لبناء قدرات إنتاجية جديدة.

ضمان استمرارية الإمدادات

ويرى د. المرواني أن ضمان استمرارية الإمدادات، فيتطلب ترجمة الدعوة القطرية إلى تعاون عملي يمنع التعطّل قدر الإمكان، ويحد من آثاره عند وقوعه، ويسرّع استعادة الإمدادات بعده. ويبدأ ذلك بتفاهمات دولية لحماية المنشآت والناقلات والممرات البحرية، وتعزيز أمنها المادي والسيبراني، وإبقاء قنوات التنسيق بين المنتجين والمستهلكين ودول العبور مفتوحة حتى في أوقات الخلاف.

ويوازي ذلك تنويع مصادر الطاقة ومسارات نقلها، وتوفير مخزونات مناسبة، وتطوير الربط الكهربائي وكفاءة الاستهلاك، مع استمرار الاستثمار. وهنا توجد نقطة أساسية: تعدّد الموردين لا يعني بالضرورة تنويع المخاطر، إذا كانت شحناتهم تمر جميعًا عبر الممر المهدد نفسه. كما أن المخزونات تمنح الدول وقتًا لإدارة الأزمة، لكنها تظل محدودة ولا تعوّض استمرار تعطل الإمدادات.

ولا يكتمل أمن الطاقة بتوافر الكميات وحده؛ فقد تكون الطاقة متاحة لدى المنتج، لكن مخاطر النقل وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين يحدّان من قدرة المستهلك على الحصول عليها بتكلفة مقبولة. ولهذا يجب أن تشمل الحماية سلسلة الإمداد كاملة، من منشأة الإنتاج إلى المستهلك النهائي، لضمان وصول الطاقة بموثوقية وبتكلفة يمكن تحملها واختتم د المرواني الخبير الاقتصادي تصريحاته مؤكدا بان القيمة الاستراتيجية للنهج القطري تكمن في تقديري تكمن القيمة الاستراتيجية للنهج القطري في جعل حماية الطاقة التزامًا مشتركًا يسبق الأزمات ويستمر خلالها. فالمعيار الحقيقي لنجاح أي نظام طاقة عالمي هو قدرته على إبقاء الكهرباء والمياه والمصانع ووسائل النقل تعمل عندما تشتد الخلافات؛ لأن حياة الناس ومصالحهم لا يمكن تعليقها إلى أن تنتهي الصراعات.

ركيزة أساسية لاستقرار التجارة

ومن جانبه قال الدكتور عصام عبد الشافي الخبير في العلاقات الدولية تُعتبر حماية المنشآت والممرات البحرية ركيزة أساسية لاستقرار التجارة العالمية وأمن الطاقة والاقتصاد الدولي، والمفترض أن هذه الحماية تتم عبر منظومة متكاملة من القواعد القانونية، والآليات العملياتية، والأدوار التي تضطلع بها المؤسسات الدولية، عبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي تُعد الركيزة الأساسية للقانون الدولي هذا الإطار، حيث تنظم حقوق الدول في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، وتضمن مبدأ حق المرور العابر في المضائق الدولية بما لا يخل بأمن الدول الساحلية، واتفاقية سلامة الأرواح في البحر والتي تضع معايير دولية لسلامة السفن وتأمين الملاحة، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية، والتي تضع إطارًا تعاونيًا بين الحكومات والسلطات المحلية وقطاع الشحن للكشف عن التهديدات الأمنية واتخاذ التدابير الوقائية في الموانئ والمنشآت البحرية

ويستطرد د. عبد الشافي قائلًا: في إطار هذه البنية التشريعية تتعدد آليات المراقبة والإنذار المبكر، مثل أنظمة التتبع والتعريف الآلي لمراقبة حركة السفن ورصد أي تحركات مريبة أو خروج عن الممرات المعتمدة، ومراكز تبادل المعلومات الإقليمية والدولية، والشبكات إقليمية لتبادل البيانات الاستخباراتية والتحذيرات السريعة حول القرصنة، أو التهديدات السيبرانية، أو الهجمات غير المعروفة، والدوريات البحرية الدولية لحماية خطوط الملاحة، وكذل الصناديق الائتمانية مثل الصندوق الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية لمضيقي مالقا وسنغافورة لصيانة خطوط الملاحة وتطوير البنية التحتية.

لكن للأسف الشديد كل هذه الآليات تفقد الكثير من قيمتها ومن جدواها وكفاءتها وفاعليتها تحت وطأة الصراعات الدولية والإقليمية، وتجاهل أطراف هذه الصراعات للبنية القانونية والتشريعية، بل واستهداف البنى التحتية لخدمات الطاقة، وبالتالي تكتسب دعوة قطر إلى إقامة نظام طاقة عالمي جديد، تكون فيه الطاقة فوق السياسة ولا تتحول إلى ضحية أو هدف لأي صراع، أهميتها في ظل تصاعد حدة هذه الصراعات، والتي تضررت منها معظم دول العالم، وخاصة في ظل اعتبار منطقة الخليج هي الشريان الرئيس للنفط والغاز في العالم، وكانت قطر من أكثر الأطراف تضررًا، نظرًا لاعتماد اقتصادها بدرجة مركز بة على صادرات الغاز الطبيعي والمسال.

ويرى د عصام عبد الشافي بان هناك صعوبة حقيقية أن تجد دعوة قطر صدى كبير في ظل غياب الحدود الدنيا من التوافق السياسي بين الأطراف المتصارعة، وأن الأمر لا يقف عند حدود المطالبة ببناء نظام طاقة عالمي جديد، ولكن ببناء نظام دولي جديد، وبناء تنظيم دولي جديد أكثر عدلًا واستقرارًا من هذا النظام المتداعي الذي كانت لسياسات الهيمنة الأمريكية تداعيات كارثية عليه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وحتى الآن.

بناء نظام عالمي للطاقة

ويضيف الخبير في العلاقات الدولية د. عبد الشافي: قائلا حتى يتم توسيع أطر دعوة دولة قطر لبناء نظام عالمي للطاقة، يجب العمل على مجموعة من الإجراءات الانتقالية لضمان استمرارية إمدادات الطاقة في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي من خلال تنويع مصادر ومسارات الطاقة، وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وتعزيز البنية التحتية لحمايتها من الهجمات المختلفة، وتطوير خطوط أنابيب بديلة، وموانئ جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وممرات بحرية امنة لتفادي نقاط الاختناق الجيوسياسية (مثل المضايق البحرية)، وبناء تحالفات دولية لتأمين خطوط النقل والإمداد، وبناء شراكات استراتيجية مرنة تقوم على المصالح المشتركة بين الدول المستهلكة والمنتجة، وتعزيز دور دولة قطر في عمليات الوساطة لتهدئة الصراع في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر باعتبارهما يتحكمان في أهم منفذين لصادرات الطاقة في العالم المعاصر (هرمز وباب المندب).

ويرى د. عبد الشافي في ظل السيناريوهات الراهنة، من المهم التفكير في توقيع اتفاقيات تعاون أمني ثنائية لحماية منشآت الطاقة وبنيتها التحتية بين دولة قطر وإيران، وخاصة أن الدولتين ترتبطان ارتباطًا استراتيجيًا في أهم حقول الغاز في العالم الذي يقع في المياه الإقليمية لهما وهو حقل غاز الشمال، وأن تنص هذه الاتفاقيات على التأمين المشترك لهذه المنشآت وعدم تعريضها لأي عدوان، وأن يمتد نطاق هذا التأمين لحماية خطوط النقل ومساراتها الرئيسية.

أمن الطاقة مسؤولية دولية مشتركة

تؤكد الرؤية التي طرحتها قطر أن أمن الطاقة لا يمكن التعامل معه باعتباره قضية تخص الدول المنتجة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة تشمل المنتجين والمستهلكين والحكومات والمؤسسات الدولية.

فأي اضطراب كبير في إنتاج النفط أو الغاز أو نقله لا يقتصر تأثيره على الدولة التي تتعرض منشآتها للاستهداف، وإنما يمتد إلى أسعار الوقود والكهرباء، وتكاليف النقل والصناعة، ومعدلات التضخم، والقدرة الشرائية للأفراد.

وفي كلمته، أشار سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة إلى أن الصراع الإقليمي حدّ من تدفق نحو 20% من إمدادات الهيدروكربونات العالمية، محذرًا من الأضرار التي لحقت بمنشآت الطاقة والتقلبات الحادة في الأسواق.

حماية منشآت الطاقة

يرى التحليل الاقتصادي أن حماية منشآت إنتاج النفط والغاز ومحطات التسييل وخطوط الأنابيب والموانئ تمثل ركيزة أساسية لأمن الإمدادات. فاستهداف هذه المنشآت لا يهدد الإنتاج فحسب، بل قد يؤدي إلى خسائر استثمارية طويلة الأجل ويزيد صعوبة تعويض الكميات المتضررة.

استقرار الإمدادات

لا تستفيد الدول المنتجة من ارتفاع الأسعار الناجم عن الأزمات بالضرورة؛ إذ قد تقابل مكاسب الأسعار خسائر في الإنتاج والصادرات والاستثمارات، بينما تتحمل الدول المستهلكة ارتفاع تكاليف الطاقة والإنتاج. لذلك، فإن استمرارية الإمدادات أكثر استدامة من المكاسب المؤقتة التي قد تفرضها الأزمات.

تسييس الطاقة

يؤدي عدم اليقين الجيوسياسي إلى زيادة مخاطر الاستثمار وتكاليف التأمين والنقل والتمويل، كما يدفع الشركات إلى إعادة تقييم مشروعاتها طويلة الأجل. ومن ثم، فإن إبعاد إمدادات الطاقة عن الصراعات يمكن أن يعزز الثقة في الأسواق ويشجع الاستثمارات اللازمة لتلبية الطلب المستقبلي.

البعد الإنساني لأمن الطاقة

شدد وزير الدولة لشؤون الطاقة على أن تداعيات اضطرابات الطاقة تتجاوز الأسواق، مشيرًا إلى أن نحو مليار شخص حول العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء، وأن قرابة أربعة مليارات يعتمدون على أغذية تُنتج باستخدام الأسمدة الكيماوية. ويبرز ذلك الصلة الوثيقة بين الطاقة والأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية.

الدعوة تمثل أهمية خاصة

تتمتع قطر بمكانة بارزة في سوق الغاز الطبيعي المسال، وترتبط صادراتها بعقود وأسواق في آسيا وأوروبا. ولذلك، فإن استقرار الممرات البحرية وحماية منشآت الإنتاج والتصدير يمثلان عنصرين أساسيين لاستمرارية دورها في تلبية الطلب العالمي.

ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة دعوة قطر باعتبارها طرحًا يتجاوز المصالح الوطنية المباشرة، ويؤكد أن حماية الطاقة مسؤولية دولية، وأن استقرار الأسواق يتطلب تعاونًا بين الدول المنتجة والمستهلكة، بعيدًا عن منطق استخدام الإمدادات الاقتصادية وسيلةً للضغط السياسي.

نظام طاقة عالمي جديد

يتطلب تحقيق هذه الرؤية الانتقال من المبادئ العامة إلى خطوات عملية، من أبرزها:

تعزيز الحماية الدولية للبنية التحتية للطاقة خلال النزاعات، والحد من استهداف المنشآت المدنية والحيوية.

ضمان حرية الملاحة وسلامة الممرات البحرية التي تمر عبرها شحنات النفط والغاز.

تطوير آليات للتنسيق بين المنتجين والمستهلكين لتبادل المعلومات بشأن المخاطر والإمدادات والاحتياجات المستقبلية.

تعزيز مرونة سلاسل الإمداد من خلال تنويع مصادر التوريد وتطوير مرافق التخزين وخطط الطوارئ.

حماية الاستثمارات طويلة الأجل من تقلبات السياسات والإجراءات التي تزيد عدم اليقين في الأسواق.

تفعيل دور المؤسسات الدولية في الحوار وتسوية النزاعات والتعاون لحماية المصالح الاقتصادية والإنسانية المشتركة.

نقاش دولي مهم

تؤسس الدعوة القطرية لنقاش دولي مهم حول طبيعة العلاقة بين الطاقة والسياسة، وتطرح سؤالًا جوهريًا: كيف يمكن للعالم ضمان استمرارية إمدادات الطاقة في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي؟

إن الرسالة الأساسية هي أن أمن الطاقة لا ينبغي أن يكون رهينة للصراعات، وأن حماية المنشآت والممرات البحرية واستقرار الاستثمارات ليست مصالح منفصلة، بل عناصر مترابطة في منظومة الاقتصاد العالمي.

فالعالم لا يحتاج فقط إلى إنتاج المزيد من الطاقة، بل يحتاج أيضًا إلى نظام دولي يضمن وصولها بأمان واستقرار وعدالة. ومن هنا، تبرز أهمية الدعوة القطرية إلى نظام طاقة عالمي جديد، يجعل التعاون أساسًا لأمن الإمدادات، ويحمي الطاقة من أن تتحول إلى أداة للصراع بدلًا من أن تكون محركًا للنمو والتنمية.

يعزز مكانة قطر كمركز رائد للحـــــــــــوار الاقتصادي.. خبراء ورجال أعمال:

منتدى الاستثمار العالمي 2026 خطوة إستراتيجية في صياغة مستقبل الاستثمار

شبكة قطر الاستثمارية العالمية رافعة إستراتيجيـــــــة محورية لجذب التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها

صلاح بديوي

يُجمع الخبراء ورجال الأعمال على أن القيمة الحقيقية لانعقاد منتدى الاستثمار العالمي 2026 في قطر لا تكمن في حجم المشاركة أو مستوى الحوارات، بل في القدرة على تحويل مخرجاته إلى استثمارات فعلية ومشاريع قابلة للتنفيذ وشراكات مستدامة. فالتحدي الأكبر بعد انتهاء الفعاليات يتمثل في المتابعة المنهجية والمستمرة للتوصيات والاتفاقيات، لضمان انعكاسها المباشر على الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنويع ضمن رؤية قطر 2030.

ويرى الخبراء أن غرفة تجارة وصناعة قطر تُعد الركيزة المؤسسية للقطاع الخاص وبيت التجار والمستثمرين، حيث يُنظر إلى دورها كالمحرك الأساسي الذي يربط مكونات هذا القطاع ويوجهه. غير أن الواقع يتطلب تعزيز أدائها ليتجاوز المستويات الحالية المحدودة، بما يمكّنها من قيادة جهود دعم القطاع الخاص وتطويره واستغلال الفرص الاستثمارية الناتجة عن المنتدى وعن الشبكة العالمية لجهاز قطر للاستثمار.

ويؤكد الخبراء أن قياس النجاح يجب أن يستند إلى مؤشرات عملية من خلال مشاريع جديدة توسّع القاعدة الاقتصادية، وإعادة استثمار تعكس ثقة المستثمر، ومقار إقليمية تضيف قيمة، ونقل فعلي للخبرات والتكنولوجيا. ويتطلب ذلك بيئة تنظيمية مستقرة وواضحة، وسجلاً موحداً للفرص والمسؤوليات، وربطاً محكماً بين الاستثمارات الأجنبية والموردين المحليين، بما يحول الحوار إلى قيمة مضافة حقيقية في القطاعات غير الهيدروكربونية وسلاسل التوريد والخدمات اللوجستية.

ووفق بيانات وكالة قطر لترويج الاستثمار فإن دولة قطر استقطبت بالعام الأخير 3.4 مليار دولار نفقات رأسمالية عبر 373 مشروعاً (زيادة 52% في عدد المشاريع بالعام السابق له) ووفّرت نحو 15 ألف وظيفة، مع برنامج حوافز وطني بقيمة مليار دولار للقطاعات المتقدمة واللوجستيات والتقنية والخدمات المالية، وأن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بلغت 165.4 مليار ريال نهاية 2025 (+2%)، والخارج 210 مليارات ريال (+8.1%)، وفق المجلس الوطني للتخطيط.

دور غرفة قطر

يقول رجل الأعمال والخبير المتميز في مجالات الاستثمار المتنوعة السيد عبد الهادي الشهواني، إن منتدى الاستثمار العالمي 2026 الذي يواصل فعالياته الآن في الدوحة.

من المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية التي تبحث بعمق في عمليات الاستثمار وفرصها المختلفة أصبحت إدارتها والتحضير الجيد لها عملية سهلة جداً وميسرة بالنسبة للمعنيين والمسؤولين في الدولة بفضل التنظيم الإداري والتنظيمي، بيد أن متابعة نتائجها بدقة والاستمرارية الحقيقية في تنفيذ بنودها وتوصياتها وما خلصت إليه من قرارات واتفاقيات بعد أن تنتهي هذه المؤتمرات والفعاليات هي التحدي الأكبر والأهم على الإطلاق لتحويل ما تم الاتفاق عليه من أفكار ومبادرات إلى إنجازات ملموسة وواقعية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بوجه عام، وتساهم في تنميته المستدامة، ويستفيد منها رجال الأعمال والمستثمرون المحليون تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة وبقيادة غرفة تجارة وصناعة قطر لما لها من خبرة طويلة وعميقة في هذا المجال الحيوي.

وحول دور غرفة قطر المحوري في هذا المجال يستطرد السيد الشهواني قائلاً إن الغرفة هي المحرك الرئيسي والأساسي للقطاع الخاص في الدولة، وللأسف الشديد لا تعمل حتى الآن بنسبة ثلاثين في المئة من دورها المطلوب في تحريك وتوجيه ودعم وتطوير القطاع الخاص بشكل فعال، ويجب أن تنهض الغرفة فوراً وبدون أي تأخير أو تأجيل حتى يكون لها الدور الريادي والفعال الذي يتمناه كل رجل أعمال ويتطلع إليه القطاع الخاص بجميع شرائحه وفئاته المختلفة. ويخلص إلى القول مؤكداً كما هو معروف ومسلم به أن الغرفة التجارية في أي دولة هي بيت التجار والمستثمرين الحقيقي، وأنا شخصياً أرى العلاقة الوثيقة بين الغرف التجارية والقطاع الخاص مثل علاقة المسبحة بالخيط المتين الذي يجمع الخرز ويربطه وبه يتكون المسباح الكامل المتماسك، تخيل مسبحة بدون هذا الخيط الرابط وكيف تتناثر خرزاتها، وعليك أن تتخيل القطاع الخاص بدون الغرف التجارية القوية أكيد سيكون مبعثراً مشتتاً كالمسبحة بدون خيط يجمع أجزاءها.





الشهواني:
غرفة قطر تلعب دورا محوريا في تحويل مؤتمرات الاستثمار إلى إنجازات وطنية

نحو استثمارات جديدة

أكد السيد راشد بن علي المنصوري، الرئيس التنفيذي لشركة أعمال، أن استضافة قطر للنسخة التاسعة من منتدى الاستثمار العالمي 2026 تمثل تأكيدًا على المكانة التي أصبحت تحتلها الدوحة كمركز للحوار الاقتصادي والاستثماري، خصوصًا أن المنتدى يجمع صنّاع القرار والمستثمرين والمؤسسات الدولية من أكثر من 160 دولة.

واستطرد المنصوري قائلًا إن النجاح الحقيقي للمنتدى لا يُقاس فقط بعدد المشاركين أو الجلسات، وإنما بما ينتج عنه من شراكات ومشاريع واستثمارات فعلية. وأضاف أن قطر تمتلك بنية تحتية متطورة، واستقرارًا اقتصاديًا، وقدرات مالية قوية، وموقعًا جغرافيًا متميزًا، معتبرًا المنتدى فرصة لتحويل هذه المزايا إلى استثمارات جديدة تخدم التنويع الاقتصادي وتنسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وفي تعليقه على ضخ جهاز قطر للاستثمار نحو 10.3 مليار دولار عالميًا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، شدد على أنه لا ينبغي النظر إلى الاستثمار الخارجي والداخلي بوصفهما اتجاهين منفصلين، مشيرًا إلى أن استثمارات الجهاز عالميًا تبني علاقات وشراكات مع مؤسسات وشركات كبرى، يمكن أن تتحول إلى فرص استثمار مشترك داخل قطر.

وأشار إلى أن التوجه الأخير بإنشاء «Doha Investment» يعزز هذا المسار، خصوصا مع التركيز على القطاعات غير الهيدروكربونية وزيادة مشاركة القطاع الخاص وجذب رأس المال والخبرات الدولية. ونوه الى أن المطلوب هو استخدام شبكة قطر الاستثمارية العالمية ليس فقط لتحقيق عوائد مالية في الخارج، وإنما أيضًا لجذب التكنولوجيا والخبرة ورأس المال إلى الداخل.

وحول ما يدفع المستثمر المؤسسي إلى التوقيع بعد جلسة في الدوحة، قال راشد المنصوري إن المستثمر يبحث أولًا عن الوضوح والثقة: القواعد، والضرائب، والية الدخول والخروج من الاستثمار، وسرعة اتخاذ القرار، وأن تكون البيئة مستقرة ويمكن التنبؤ بها. مؤكدا أن الضمان الحكومي ليس مطلوبًا لكل مشروع، وإن الشريك المحلي قد يكون مهمًا في بعض القطاعات، لكن الأهم هو وجود مشروع واضح وقابل للتمويل، وعائد مقنع، وبيئة تنظيمية مستقرة. وأكد أن المستثمر لا يأتي فقط لأن المؤتمر ناجح، بل عندما يرى فرصة استثمارية حقيقية ويستطيع اتخاذ قرار بشأنها.

وفيما يتعلق بمكانة قطر كمركز لإعادة توجيه سلاسل التوريد، رأى المنصوري أن المنتدى يمكن أن يعزز هذه المكانة فعليًا وليس فقط من ناحية السمعة، شريطة تحويل الحوار إلى مشاريع. واستعرض عناصر القوة المتاحة، من الموقع الاستراتيجي والمطار والميناء والبنية التحتية المتطورة، إلى الطاقة الموثوقة والمناطق الاقتصادية والقدرة المالية، معتبرًا أنها عوامل يمكن البناء عليها لجذب أنشطة في الخدمات اللوجستية والتصنيع والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد الإقليمية. وقال إن الفرصة الحقيقية هي ألا تكون فقط مجرد محطة عبور، بل أن تستقطب جزءًا أكبر من القيمة المضافة، سواء في التصنيع أو الخدمات أو التكنولوجيا أو التوزيع الإقليمي.

وخلص السيد راشد المنصوري للقول إن التحدي الأكبر يتمثل في المتابعة بعد انتهاء الفعالية وانصراف الوفود. وأوضح أنه من الطبيعي أن يناقش المنتدى موضوعات كبيرة مثل الذكاء الاصطناعي والاستدامة والمناخ والرقمنة، لكن القيمة الاقتصادية تبدأ بعد انتهاء الجلسات، وذلك عندما يرى المستثمر أن هناك فرصًا واضحة، وجهات يستمر الاستثمار ونوعيته معًا، ومدى إسهامه في رفع الإنتاجية وتوسيع المشاركة في النمو.

وضرب مثالًا بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي، قائلًا إن فائدته تتعاظم حين يقدّم حلولًا تحسّن كفاءة الصناعة والخدمات وتطوّر المهارات المحلية، كما ترتفع قيمة مشروعات الاستدامة حين تحسّن استخدام الطاقة والموارد وتنشئ نشاطًا قابلًا للنمو، وتتضح هذه الفائدة إذا شاركت الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأعمال التي يولّدها المشروع.

وأشار د. المرواني بدخول الجهات المعنية المنتدى بفرص محددة، تتضح فيها احتياجات التمويل والشراكات المطلوبة والمتطلبات التنظيمية وتوسعات تعكس ثقة المستثمر، ومقار إقليمية تدير أعمالاً من الدوحة.



المنصوري:
نجاح منتدى الاستثمار يُقاس بالمشاريع والشراكات التي يحققها مستقبلا



التلاوي:
نجاح مخرجات المنتدى سيُقاس بثلاثة مؤشرات رئيسية بتحويل الاتفاقيات إلى عقود تنفيذية فعلية

وأوضح د. حامد المرواني أن السؤال الذي طرحه شعار المنتدى يبقى هو معيار التقييم بعد انفضاضه: ما الذي سيتركه الاستثمار في الاقتصاد بعد وصول رأس المال؟ فالمشروع الذي يدرّب الكفاءات، ويطوّر الموردين المحليين، وينقل المعرفة، ويفتح أسواقًا جديدة، يبني قدرات يستمر أثرها لسنوات. ولذلك ينبغي، برأيه، تقييم حجم الاستثمار ونوعيته معًا، ومدى إسهامه في رفع الإنتاجية وتوسيع المشاركة في النمو.

وضرب مثالًا بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي، قائلًا إن فائدته تتعاظم حين يقدّم حلولًا تحسّن كفاءة الصناعة والخدمات وتطوّر المهارات المحلية، كما ترتفع قيمة مشروعات الاستدامة حين تحسّن استخدام الطاقة والموارد وتنشئ نشاطًا قابلًا للنمو، وتتضح هذه الفائدة إذا شاركت الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأعمال التي يولّدها المشروع.

وأشار د. المرواني بدخول الجهات المعنية المنتدى بفرص محددة، تتضح فيها احتياجات التمويل والشراكات المطلوبة والمتطلبات التنظيمية وخطوات إنشاء المقار، كما تكشف سرعة معالجة العوائق القدرة على تحويل الاهتمام إلى تقدم ملموس. وبعد سنة يُنظر إلى الأموال المستثمرة فعليًا، والمشروعات التي بدأت التنفيذ أو التشغيل، والتوسعات المنجزة، والمقار التي باشرت نشاطها، وما أضافته من وظائف ومهارات وعقود للشركات المحلية. أما المشروعات الأطول أمدًا فتُقاس بما أنجزته من مراحل تتناسب مع طبيعتها.

وامتد التقييم، بحسب المرواني، إلى البعد الدولي، عبر متابعة الشراكات التنموية والتمويلية التي دخلت حيز العمل، والتعاون في تطوير سياسات الاستثمار وما أسفر عنه من خطوات عملية، بما يجمع بين مكاسب قطر وإسهام الاستضافة في أهداف المنتدى الأوسع.

ولضمان متابعة واضحة، اقترح د. المرواني توثيق الفرص والمبادرات في سجل موحّد يحدد المسؤول عن كل منها ومراحل تنفيذها، ثم عرض التقدم بعد ستة أشهر وبعد سنة، مع توضيح دور المنتدى في جذب المشروعات او تسريعها، والاستفادة من أسباب التعثر لتحسين الإجراءات. وختم بالقول إن نجاح الاستضافة يتجسد في الأثر الذي يبقى بعد اللقاءات: استثمارات تُنفّذ، وشركات تتوسع، ومعرفة تنتقل، وشراكات تخدم التنمية. ومتى تحققت هذه النتائج، تكون قطر قد عزّزت اقتصادها ومكانتها شريكًا فاعلًا في توجيه الاستثمار نحو المستقبل.



عقل:
حوارات البورصات بالمنتدى تفتح أبواب الاستثمار والاطلاع على أسواق مجاورة وعالمية

نقل الخبرات

أكد السيد أحمد عقل، محلل شؤون الأسواق المالية، أن عقد المؤتمرات والمنتديات الدولية على غرار استضافة قطر النسخة التاسعة من منتدى الاستثمار العالمي بما يتضمنه من محور حوار للبورصات المستدامة يفتح قنوات الحوار مع تجارب بورصات أخرى وأسواق مجاورة وعالمية يُعد خطوة مهمة وإيجابية بحد ذاتها، لما تسهم به في تعريف الجمهور بمزايا بورصة قطر، وفتح الباب أمام مستثمرين جدد للتعرف على الشركات المدرجة والاستثمار فيها.

واستطرد عقل قائلًا إن هذه اللقاءات تعزز معرفة المتداولين الحاليين وثقافتهم الاستثمارية، وتفتح أفاقًا جديدة في التفكير، سواء لدى الشركات المدرجة أو لدى الجهات المعنية بتطوير السوق. ولفت إلى أن المنتديات والمؤتمرات تحمل، بصورة عامة، فوائد إيجابية كبيرة تظهر على المديين المتوسط والطويل بصورة مستدامة.

وبيّن أن موضوع «البورصات المستدامة» أساسي وجوهري، لأن تطور أسواق المال من داخلها شرط للحفاظ على قدرتها على جذب الاستثمارات، ومواصلة العمل، ومنافسة الأدوات الاستثمارية الأخرى. وأشار إلى أن الأثر المباشر لهذه المؤتمرات لا يظهر من اللحظة الأولى، لأن قراراتها وفوائدها تأخذ مداها تدريجياً، «فهي أشبه بكرة الثلج التي تبدأ بفكرة ثم تنتشر وتتجذر حتى تصبح حاضرة في الشركات والأسواق».

وأوضح أحمد عقل أن من أبرز مكاسب هذه الحوارات جذب استثمارات جديدة، وفتح المجال أمام الشركات القطرية للاطلاع على نماذج وخبرات وتجارب نُفذت في أسواق أخرى، بما يتيح الاستفادة منها أو تجنب الأخطاء التي وقعت فيها عند العمل على مسارات مشابهة. كما أنها تفتح الباب أمام صناع القرار للتفكير في متطلبات جديدة أو في طرح أدوات استثمارية إضافية.

وتابع أن المنتدى بذاته ليس القرار الفاصل في هذه الملفات، لكنه يؤثر في عقلية المتداولين والمستثمرين، ويفتح لهم آفاقاً جديدة، وينعكس كذلك على الشركات المدرجة والقائمين عليها وعلى إدارة البورصة. وشدد على أنه لا يمكن الاستهانة بهذه المؤتمرات، بل يجب التأكيد على أنها أساسية ومهمة جداً، لا سيما في المرحلة الحالية. وأشار في هذا السياق إلى أن بورصة قطر تشهد حالياً اكتتاباً لشركة «داندي»، بعد حديث سابق عن طرح صناديق استثمارية جديدة، ما يعني أن ملف الأدوات الجديدة قائم بالفعل، وأن مثل هذه اللقاءات تفتح الأفق وتشجع على أفكار إضافية.

وختم السيد أحمد عقل بالتأكيد على أن تعزيز السمعة مهم في هذه السياقات، لكنه ليس الفائدة الوحيدة؛ فجذب الاستثمارات، وفتح الأبواب أمام تجارب الآخرين، ونقل الخبرات، تُعد عناصر أساسية، خاصة في ظل الظروف الراهنة.

ثلاثة مؤشرات رئيسية

أوضح الأستاذ الدكتور السيد التلاوي الخبير الاقتصادي، أن برنامج النسخة التاسعة من منتدى الاستثمار العالمي منح دولة قطر فرصة ذهبية لتعزيز مكانتها مركزًا إقليميًا ودوليًا جاذبًا للاستثمارات النوعية، مشيرًا إلى أن نجاح مخرجاته سيُقاس بمدى قدرة الدولة على ترجمتها إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

واستطرد التلاوي قائلًا، إنه يمكن رصد ذلك عبر ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: تحويل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم إلى مشاريع وعقود تنفيذية فعلية، وإعادة توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الاستراتيجية وتوسع المستثمرين الحاليين، وجذب الشركات الإقليمية والدولية لتأسيس مقار لها في الدوحة.

وأوضح أن المحطة الأولى بعد ستة أشهر يمكن أن تركز على قياس التقدم في المشاريع المعلنة وتحويل الاتفاقيات إلى التزامات تنفيذية، بينما يتيح مرور 12 شهرًا تقييم الأثر الأوسع من حيث حجم الاستثمارات المتدفقة وإعادة الاستثمار وعدد المقار الإقليمية المنقولة إلى الدوحة.

وأشاد د. السيد التلاوي باستضافة دولة قطر للمنتدى، مؤكدًا أنها تمثل خطوة استراتيجية بالغة الأهمية تعكس المكانة المتقدمة التي باتت تحتلها الدوحة منصةً عالمية للحوار الاقتصادي والاستثماري. ويُعد المنتدى من أبرز المنصات الدولية للحوار رفيع المستوى حول الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وهو ما ينظمه الأونكتاد منذ عام 2008 كل عامين.

وأوضح أن قيمة المنتدى الذي انعقد في دولة قطر تكمن في قدرته على جمع صناع القرار والمسؤولين والخبراء في مكان واحد، مما أتاح صياغة سياسات واستراتيجيات عملية لمواجهة تحديات الاستثمار العالمية، وعزّز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوّل النقاشات إلى مبادرات ومشاريع ملموسة سوف تسهم حال وضعها موضع التطبيق في بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل.

واختتم د. السيد التلاوي بالتأكيد على أن دولة قطر تمتلك الإمكانات والرؤية والموقع الاستراتيجي التي تؤهلها للاستفادة القصوى من هذه الاستضافة، وتحويلها إلى محطة فارقة تدعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزز تنافسية الدولة على المستويين الإقليمي والعالمي

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026



19.91 مليار دولار حجم سوق القطاع في **2026**

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر ركيزة أساسية للتنويع الاقتصادي

الدوحة – **لوسيل**

يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد المجالات الواعدة في الاقتصاد القطري، مدعوماً بخطط التحول الرقمي وتوسع احتياجات المؤسسات الحكومية والخاصة.

وتشير تقديرات بحثية إلى سوق تبلغ قيمتها نحو 19,91 مليار دولار في 2026، أي ما يعادل قرابة 72,5 مليار ريال، مع توقعات بنموها خلال السنوات المقبلة.

وتتجه دولة قطر إلى تعزيز مكانتها مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا والخدمات الرقمية، مدفوعة بالاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، ومراكز البيانات، إلى جانب التوسع في رقمنة الخدمات الحكومية والمالية والتجارية. ويعزز هذا التوجه الطلب على أجهزة الحاسوب والشبكات والبرمجيات والتراخيص التقنية والخدمات الاستشارية، فضلاً عن حلول إدارة البيانات والأنظمة الذكية.

ولا يقتصر قياس حجم هذا القطاع على مبيعات أجهزة الكمبيوتر والهواتف ومعدات الاتصالات، بل يمتد إلى تجارة البرمجيات والخدمات التقنية وحلول الشركات، والاستضافة السحابية، والأمن السيبراني، وخدمات تكامل الأنظمة.

بحسب تقديرات Mordor Intelligence لعام 2025، استحوذت خدمات الاتصالات على 41,35% من إيرادات سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما مثلت المؤسسات الكبيرة 71,30% من الإنفاق، وبلغت حصة الحكومة والإدارة العامة 28,25% من إيرادات السوق وفق تصنيف التقرير وتشير هذه الأرقام إلى أهمية ثلاثة أطراف رئيسية في السوق:

- **القطاع الحكومي:**

التحول الرقمي، وتطوير الخدمات الإلكترونية، وتكامل قواعد البيانات، وتحديث الأنظمة.

- **الشركات الكبرى:**

البنوك، والطاقة، والطيران، والاتصالات، والمؤسسات ذات العمليات التشغيلية المعقدة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة: حلول المحاسبة السحابية، والتجارة الإلكترونية، والأمن السيبراني، وإدارة الأعمال وخدمات تقنية المعلومات

المحرك الرئيسي لنمو السوق

تضع دولة قطر التحول الرقمي في صلب استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، من خلال الأجندة الرقمية 2030 التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فبراير 2024.

ووفقاً للوزارة، تستهدف الأجندة تحقيق أثر اقتصادي يُقدّر بنحو 40 مليار ريال قطري بحلول عام 2030، وتوفير قرابة 26 ألف فرصة عمل، مع إمكانية رفع مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وتقوم الأجندة على ست ركائز تشمل البنية التحتية الرقمية، والحكومة الرقمية، والتكنولوجيا الرقمية، والابتكار الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والمجتمع الرقمي.

وتنعكس هذه التوجهات على التجارة التقنية من خلال زيادة احتياجات الجهات الحكومية والشركات إلى:

- **شراء وتحديث الخوادم ومعدات الشبكات والتخزين.**
- **تطوير الأنظمة الحكومية ومنصات تقديم الخدمات الرقمية.**
- **التوسع في حلول الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.**
- **شراء تراخيص البرمجيات والخدمات السحابية.**
- **الاستثمار في الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية.**
- **تدريب الكوادر المتخصصة وتطوير المهارات الرقمية.**

كما تفتح الأجندة المجال أمام الشركات القطرية لتطوير خدمات رقمية قابلة للتصدير، بدلاً من الاقتصار على استيراد المنتجات والأنظمة التقنية.

الواردات والصادرات

يوفر المجلس الوطني للتخطيط نظام التجارة الخارجية الذي يعرض بيانات الواردات والصادرات بحسب السلعة والقيمة والكمية وبلد المنشأ أو الوجهة. وتستند بيانات الواردات وإعادة التصدير إلى بيانات الهيئة العامة للجمارك، وفق المنهجية الموضحة في النظام.

فرص الاستثمار التجاري

تتيح طبيعة السوق القطرية فرصاً تجارية تتجاوز استيراد الأجهزة وإعادة بيعها، خاصة في المجالات التي تحتاج فيها المؤسسات إلى دعم مستمر وحلول متخصصة وتوريد الأجهزة والمعدات وتوزيع الحواسيب والخوادم ومعدات الشبكات، وتوفير قطع الغيار وعقود الصيانة وخدمات ما بعد البيع. البرمجيات والخدمات المدارة بالإضافة الى بيع التراخيص والاشتراكات، وتطوير التطبيقات، وتقديم الدعم الفني وإدارة الأنظمة للشركات.

الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

توفير حلول للمؤسسات المالية والتجارية والصناعية، مع تخصيص التطبيقات لتلبية احتياجات السوق المحلية.

ومن الناحية التجارية، تتمثل إحدى الفرص المهمة في الانتقال من نموذج بيع الأجهزة لمرة واحدة إلى نموذج يجمع بين التوريد والتشغيل والصيانة والتراخيص والاشتراكات. ويساعد ذلك على بناء علاقات طويلة الأجل مع العملاء، لكنه يتطلب كوادر فنية مؤهلة وقدرة على الالتزام بمستويات الخدمة المطلوبة.

تحديات نمو تجارة التكنولوجيا

على الرغم من التوقعات الإيجابية، يواجه القطاع عدداً من التحديات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم فرص الاستثمار:

- **الاعتماد على الاستيراد: تعتمد تجارة العديد من الأجهزة والمكونات التقنية على الشركات العالمية وسلاسل التوريد الدولية، ما يجعل الأسعار والتوافر مرتبطين بالتغيرات الخارجية.**
- **المنافسة السعرية: تعمل في السوق شركات عالمية وموزعون ومتكاملون محليون، الأمر الذي يفرض ضرورة التميز في الخدمات والتخصص، وليس السعر فقط.**
- **تطور التكنولوجيا بسرعة: تحتاج الشركات إلى تحديث مخزونها وخبراتها باستمرار، خصوصاً في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني ومعدات مراكز البيانات.**
- **الكوادر الفنية: يتطلب التوسع في الخدمات المتقدمة استقطاب خبرات متخصصة وتطوير الكفاءات المحلية.**
- **حماية البيانات والامتثال: تحتاج المؤسسات إلى اختيار حلول تتوافق مع متطلبات حماية البيانات وأمن المعلومات والضوابط التنظيمية ذات الصلة.**
- **قياس العائد على الاستثمار: لا يعني ارتفاع الإنفاق التقني بالضرورة ارتفاع أرباح الشركات؛ إذ تختلف النتائج بحسب تكاليف التشغيل والعقود ومستوى المنافسة.**

تجارة تكنولوجيا المعلومات

تتوزع السوق على مجموعة من الأنشطة التي تشكل معاً منظومة متكاملة للأعمال التقنية في قطر:

- **أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات**

تشمل الحواسيب المكتبية والمحمولة، والخوادم، وأجهزة التخزين، ومعدات الشبكات، ومكونات مراكز البيانات، والطابعات وملحقاتها. وتعتمد السوق بدرجة كبيرة على استيراد المعدات العالمية ثم توزيعها محلياً من خلال الوكلاء والموردين وشركات الحلول المتكاملة.

- **تجارة تكنولوجيا المعلومات**

تتوزع السوق على مجموعة من الأنشطة التي تشكل معاً منظومة متكاملة للأعمال التقنية في قطر لتشمل:

- **أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات**

تشمل الحواسيب المكتبية والمحمولة، والخوادم، وأجهزة التخزين، ومعدات الشبكات، ومكونات مراكز البيانات، والطابعات وملحقاتها. وتعتمد السوق بدرجة كبيرة على استيراد المعدات العالمية ثم توزيعها محلياً من خلال الوكلاء والموردين وشركات الحلول المتكاملة.

- **البرمجيات والتراخيص**

تشمل أنظمة إدارة المؤسسات والموارد البشرية والمحاسبة، وبرامج إدارة علاقات العملاء، وتطبيقات التحليل وإدارة البيانات، والتراخيص المؤسسية. وتوفر الاشتراكات والتجديدات السنوية فرصاً لإيرادات متكررة للموردين وشركات الخدمات التقنية.

- **الحوسبة السحابية ومراكز البيانات**

تتضمن الاستضافة السحابية، والتخزين ومعالجة البيانات، والبنية التحتية كخدمة، والبرمجيات كخدمة، وتشغيل التطبيقات. ويزداد الطلب عليها مع انتقال المؤسسات من شراء الأجهزة والأنظمة فقط إلى الاشتراك في خدمات تقنية مستمرة.

- **الأمن السيبراني وخدمات إدارة الأنظمة**

تشمل حماية الشبكات والبيانات، ومراقبة التهديدات، والاستجابة للحوادث، واختبارات الاختراق، وخدمات الدعم الفني وإدارة البنية التحتية. وتزداد أهميتها لدى البنوك والمؤسسات الحكومية وقطاع الطاقة.

- **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات**

تشمل حلول الأتمتة، ومساعدات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والرؤية الحاسوبية، وتطوير التطبيقات الذكية. وتتيح هذه الأنشطة فرصاً للشركات المحلية في تنفيذ المشاريع وتخصيص الحلول للغة العربية واحتياجات المؤسسات القطر.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026

د. عبد الله فطيس عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر في حوار خاص لـ« لوسيل »:

نطـوّر برامجنا الأكاديميـة لتواكب احتياجات سوق العمل

نلمس اهتماماً واضحاً ومتزايداً من الطلبة القطريين بتخصصات كلية الإدارة والاقتصاد

1450 طالباً وطالبة قُبلوا في الكلية هذا العام، بزيادة تقارب 16% عن العام الماضي



> الطالب القطري أكثر وعياً بأهمية تخصصات الاقتصاد والمال والأعمال في بناء مستقبله المهني

> التحدي اليوم لم يعد في وصول الطالب إلى المعلومة وإنما في قدرته على تحليلها والتحقق منها وتحويلها إلى قرار ذي قيمة

> نلمس اهتماماً واضحاً من جهات مصرفية والقطاعين الحكومي والخاص باستقطاب خريجي الكلية

حوار: عبـد الدايـم نـور
(تصوير – راجو)

أكد الدكتور عبد الله فطيس عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر أن التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل، وتزايد الحاجة إلى كوادر وطنية تمتلك المهارات المالية والإداريـة والتحليلية، جعلت كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر أكثر بروزا وانتشارا بوصفها إحـدى المؤسسات الأكاديمية المهمة في إعـداد الكفاءات القطرية وتأهيلها للمستقبل. مشيرا إلى ان ارتفاع أعداد الطلبة المقبولين في الكلية إلى نحو 1,450 طالباً وطالبة، بزيادة تقارب 16% مقارنة بالعام الماضي، يعكس تنامي اهتمام الطلبة القـطريين بتخصصات الاقـتـصـاد والمال والأعمال، وإدراكهم لما توفره من فرص مهنية متنوعة في القطاعين الحكومي والخاص ومجال ريادة الأعمال.

وكشف عميد كلية الإدارة والاقـتـصـاد الدكتور عبد الله فطيس، في حوار خاص لـ لوسيل، أسباب تنامي الإقبال على تخصصات الكلية، وجهودها في استقطاب الطلبة المتفوقين وتعريف طلبة المـدارس بالفرص الأكاديمية المتاحة، إلى جانب آلـيـات تطوير البرامج التعليمية بما يـتواكب مع احتياجات سوق العمل، وطبيعة الشراكات مع المؤسسات المصرفية والمالية والشركات الكبرى، فضلاً عن دور التجارب التطبيقية في إعداد خريجين قادرين على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد الوطني.

وأكـد د. فطيس أن الطالب اليوم أكثر وعـياً عند اختيار تخصصه مشيرا إلى ان الطالب القطري أصبح أكثر إدراكاً لأهمية المعرفة المالية والاقتصادية والإدارية ليس فقط للحصول على وظيفة، وإنما أيضاً لفهم بيئة الأعمال واتخاذ القرارات وقيادة المشاريع والمبادرات مستقبلاً.

ونوه الدكتور عبد الله إلى أن الكلية تحرص في لقاءاتها مع طلبة المـدارس على تعريف المتفوقين بالمنح الدراسية وبرنامج التميز (Honors) في الجامعة وفيما يتعلق بمساهمة الكلية في إعـداد جيل جديد من رواد الأعمال القطريين كشف د. فطيس أن ريادة الأعمال حاضرة في برامج الكلية من خلال مقررات تُعلّم الطالب كيف يحوّل فكرة إلى مشروع: دراسة السوق، ونموذج العمل، والتمويل، وعرض الفكرة على المستثمرين. وكثير من هذه المقررات تقوم على مشاريع تطبيقية يعمل فيها الطلبة على أفكارهم الخاصة.

وتطرق عميد كلية الإدارة والاقتصاد إلى حرص الكلية على تشجيع الطلاب على المشاركة في مسابقة الفكرة الوطنية لريادة الأعمال، منوها بأن هذه المشاركة تضعهم أمام لجان تحكيم حقيقية وتربطهم بجهات الدعم والتمويل في الدولة.

اهتمام قطاعات الدولة بخريجي الكلية يعكس حاجة السوق إلـــــــى كفاءات تجمع بيـن المهارات الماليـة والإداريـة والتحليليـة

نحرص على بناء علاقاتنا مع جهات سوق العمل وتعزيزها خصوصـــــــــاً في القطاع المصرفـي والمالي والشركات والمؤسسات الكبرى

وفي ما يلي نص الحوار..

د ما حجم الإقبال من الطلبة القطريين على تخصصات الكلية هذا العام؟

◂ نلمس اهتماماً واضحاً ومتزايداً من الطلبة القطريين بتخصصات كلية الإدارة والاقتصاد، وهو جزء من النمو العام الذي تشهده الكلية في أعداد المقبولين خلال السنوات الأخيرة. ونرى أن هذا الاهتمام يعكس وعياً أكبر بتنوع الفرص المهنية التي تتيحها تخصصات الكلية، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو في ريادة الأعمال.

د كم بلغ عدد الطلاب الجدد الملتحقين بالكلية هذا العام؟ وهل شهدتم زيادة في أعداد المقبولين مقارنة بالعام الماضي؟

◂ بلغ عدد الطلبة المقبولين في الكلية هذا العام نحو 1,450 طالباً وطالبة، مقارنة بنحو 1,250 في العام الماضي، أي بزيادة تقارب 16%. وإذا عدنا إلى ما قبل عام 2020، كان إجمالي المقبولين في حدود 600 طالب وطالبة، وهذا يعني أن أعداد المقبولين تضاعفت أكثر من مرتين خلال سنوات قليلة.

ننظر إلى هذا النمو بإيجابية، لكننا نراه مسؤولية في الوقت نفسه، فزيادة الأعداد تتطلب منا الاستمرار في تطوير التجربة الأكاديمية وتوفير الدعم المناسب للطلبة، والتأكد من أن النمو في الكم يرافقه نمو في جودة المخرجات وملاءمتها لسوق العمل.

د هل تلاحظون تغيراً في توجهات الطلاب القطريين نحو تخصصات الإدارة والاقتصاد مقارنة بالسنوات الماضية؟

◂ نعم، الطالب اليوم أكثر وعياً عند اختيار تخصصه. لم يعد الاختيار قائماً على اسم التخصص وحده، فالطالب يسأل عن المهارات التي سيكتسبها، والمسارات المهنية المتاحة له، ومدى ارتباط التخصص بالتغيرات التي يشهدها سوق العمل.

د ما أكثر التخصصات التي شهدت إقبالاً من الطلاب القطريين هذا العام؟

◂ هناك تفاوت في مستوى الإقبال بين التخصصات، وبعضها يشهد طلباً أعلى من غيره. لكننا نحرص على تعريف الطلبة بجميع التخصصات والفرص المرتبطة بها، لأن سوق العمل لا يحتاج إلى تخصص واحد، وإنما إلى كفاءات متنوعة من مختلف التخصصات.

د برأيكم ما أسباب زيادة إقبال الطلاب القطريين على تخصصات الإدارة والاقتصاد؟

◂ ما نلاحظه في الواقع هو زيادة في الإقبال وأعتقد أن أحد الأسباب أن قرار الطالب اليوم أصبح مرتبطاً بمستقبله المهني وبالفرص التي يتيحها له التخصص بعد التخرج، فهو يبحث عن تخصص يمنحه مرونة في سوق العمل ويسمح له بالتطور والانتقال بين مجالات وقطاعات مختلفة وهذه إحدى نقاط القوة في تخصصات الإدارة والاقتصاد، فهي لا تحصر الخريج في مسار وظيفي واحد، وإنما تمنحه معارف ومهارات يمكن توظيفها في القطاع الحكومي والخاص، وفي القطاع المالي والمصرفي، وفي ريادة الأعمال. ولهذا تجذب هذه التخصصات الطلبة الذين يرغبون الاحتفاظ بخيارات مهنية متعددة للمستقبل.

د هل أصبح الطالب القطري أكثر وعياً بأهمية تخصصات الاقتصاد والمال والأعمال في بناء مستقبله المهني؟

◂ بالتأكيد، وهذا الوعي يزداد مع التطورات الاقتصادية والرقمية التي تشهدها دولة قطر. أصبح الطلبة أكثر إدراكاً لأهمية المعرفة المالية والاقتصادية والإدارية ليس فقط للحصول على وظيفة، وإنما أيضاً لفهم بيئة الأعمال واتخاذ القرارات وقيادة المشاريع والمبادرات مستقبلاً.

د هل ما زالت بعض التخصصات، مثل الهندسة والطب والتخصصات التقنية، تستحوذ على اهتمام أكبر من الإدارة والاقتصاد؟

◂ لكل مجال أهميته ودوره في التنمية، ولا أرى أن المسألة منافسة بين التخصصات الاقتصاد الحديث يحتاج إلى الطبيب والمهندس والمتخصص التقني، كما يحتاج إلى الاقتصادي والمحاسب والمحلل المالي والمدير ورائد الأعمال. والأهم أن يختار الطالب المجال الذي يناسب قدراته واهتماماته، ويمنحه في الوقت نفسه المهارات التي سيحتاجها مستقبلاً.

د كيف تعمل الكلية على تعريف طلبة المدارس بأهمية دراسة الإدارة والاقتصاد والفرص المهنية التي توفرها؟

◂ نحرص على التواصل المباشر مع طلبة المدارس من خلال الزيارات المدرسية والميدانية والفعاليات التي ننظمها بالتنسيق مع شؤون الطلاب في جامعة قطر. ولا نكتفي بتعريف الطالب باسم التخصص، فنحن نربطه بالمسارات المهنية والمهارات والوظائف التي يمكن أن يقوده إليها، حتى يتخذ قراره الأكاديمي عن معرفة.



نحرص في لقاءاتنا مع طلبة المدارس على تعريف المتفوقين بالمنح الدراسية وبرنامج التميز (Honors) في الجامعة

د هل لديكم برامج أو مبادرات لاستقطاب الطلبة القطريين المتميزين إلى الكلية؟

◂ نعم، ونعمل على ذلك بالتنسيق مع إدارات القبول والمنح وشؤون الطلاب في الجامعة. نحرص في لقاءاتنا مع طلبة المدارس على تعريف المتفوقين بالمنح الدراسية وبرنامج التميز (Honors) في الجامعة، وبما تقدمه الكلية لهم من فرص إضافية مثل المسابقات والأندية الطلابية والتدريب لدى جهات مرموقة.

ونجد أن أكثر ما يقنع الطالب المتميز هو أن يرى نماذج حقيقية، لذلك نحرص على أن يلتقي بخريجين قطريين من الكلية يعملون اليوم في البنوك والمؤسسات الحكومية والشركات الكبرى.

د إلى أي مدى تتوافق برامج الكلية مع احتياجات سوق العمل القطري؟

◂ الارتباط بسوق العمل أساس في تطوير برامجنا الأكاديمية. نراجع المناهج بشكل دوري، ونستمع إلى ملاحظات جهات التوظيف والمجالس الاستشارية التي تضم ممثلين عن القطاعين الحكومي والخاص. وسوق العمل يتغير بسرعة، لذلك لا تكفي المعرفة الأكاديمية وحدها، فنحن نعمل على تنمية قدرة الطالب على التحليل وحل المشكلات والتواصل واستخدام التكنولوجيا والعمل ضمن فريق والتكيف مع التغيير.

د ما أبرز الوظائف والمجالات التي ينتظرها خريجو الكلية في السنوات المقبلة؟

◂ الفرص اليوم أوسع وأكثر تنوعاً، خصوصاً في التحليل المالي والاستثمار، والمحاسبة والتدقيق، وتحليل الأعمال والبيانات، والتسويق الرقمي، وإدارة المشاريع، وريادة الأعمال، والاستشارات. والأهم من مسمى الوظيفة أن يمتلك الخريج مهارات تمكنه من مواكبة وظائف قد تتغير أو تظهر لاحقاً.

د هل هناك طلب متزايد من البنوك والشركات والمؤسسات الحكومية على خريجي كلية الإدارة والاقتصاد؟

◂ نعم نلمس اهتماماً واضحاً من جهات مختلفة باستقطاب خريجي الكلية. في القطاع المصرفي مثلاً نرى هذا الاهتمام من HSBC والبنك التجاري، وفي القطاع الحكومي وشبه الحكومي من جهات مثل ديوان المحاسبة وجهاز قطر للاستثمار وقطر للطاقة، وهذا يعكس حاجة السوق إلى كفاءات تجمع بين المهارات المالية والإدارية والتحليلية.

وما يميز خريجي الكلية أن فرصهم لا تقتصر على القطاع المصرفي والمالي، فهي تمتد إلى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومجالات أخرى كثيرة. لذلك نركز على إعداد طالب قادر على المنافسة والتكيف في بيئات وقطاعات مختلفة، لا على تأهيله لوظيفة أو جهة واحدة.

د كيف تقيسون مدى نجاح خريجي الكلية في الحصول على فرص عمل بعد التخرج؟

◂ نتابع خريجينا من خلال استبيانات الخريجين والتواصل مع جهات التوظيف، ونقيس نسبة من حصلوا على عمل والمدة التي احتاجوها لذلك. لكن التوظيف ليس المؤشر الوحيد للنجاح، فنحن ننظر أيضاً إلى تطور الخريج المهني، واستمراره في الدراسات العليا، وحصوله على شهادات مهنية، ووصوله إلى مواقع قيادية أو تأسيسه لمشروعه الخاص. النجاح الحقيقي في رأيي أن يبني الخريج مساراً مهنياً مستداماً، وأول وظيفة هي البداية فقط.

د هل لديكم شراكات مع القطاع المصرفي والمالي والشركات الكبرى لتوفير التدريب وفرص العمل للطلاب؟

◂ نعم، نحرص كثيراً على بناء علاقاتنا مع جهات سوق العمل وتعزيزها، خصوصاً في القطاع المصرفي والمالي والشركات والمؤسسات الكبرى. ولدينا تعاون مع عدد من الجهات، منها ديوان المحاسبة، وجهاز قطر للاستثمار، وقطر للطاقة، والمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا، ومتاحف قطر، وقطر للسياحة، وHSBC، والبنك التجاري، وغيرها من المؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص.

ويمتد هذا التعاون إلى ما هو أبعد من التدريب، فهو يشمل الفعاليات والبرامج المهنية، واستضافة الخبراء والمتخصصين، وإتاحة الفرصة للطلبة للتواصل المباشر مع جهات العمل والتعرف على متطلبات السوق والفرص المتاحة.

ونعتبر هذه العلاقة مع سوق العمل جزءاً من تجربة الطالب نفسها، لأنها تساعده على الانتقال من القاعة الدراسية إلى بيئة العمل وهو أكثر استعداداً وثقة.

د كيف انعكس الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي على برامج ومناهج كلية الإدارة والاقتصاد؟

◂ انعكس بشكل واضح لم يعد هذا الجانب مقتصراً على تخصص معين، فهو حاضر اليوم في مختلف تخصصات الكلية بدرجات تناسب طبيعة كل تخصص. فالذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً من بيئة الأعمال الحديثة نفسها، ولذلك نحرص على أن يكون الطالب قادراً على فهم التكنولوجيا والبيانات وأدوات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بفاعلية ومسؤولية في التحليل واتخاذ القرار وحل المشكلات. وعلى مستوى الدراسات العليا، يقدم برنامج ماجستير تحليلات الأعمال مثالاً واضحاً على هذا التوجه.

ولا نريد أن يقتصر تعرف الطلبة على هذه المجالات داخل القاعة، لذلك نشجعهم على المشاركة في المؤتمرات والبرامج والفعاليات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، حيث يطّلعون على أحدث التوجهات والتواصل مع الخبراء والمتخصصين وربط ما يتعلمونه أكاديمياً بالتطبيقات العملية.

د هل أصبح الذكاء الاصطناعي والبيانات وتحليل الأعمال جزءاً أساسياً من تأهيل الطالب للاقتصاد الجديد؟

◂ انعكس الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي بشكل واضح على توجهاتنا الأكاديمية. وتتناول برامجنا الحالية هذه المجالات، خصوصاً في تخصص نظم المعلومات الإدارية والتخصص الفرعي في تحليلات الأعمال. ونعمل على توسيع دمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في مختلف التخصصات، بما يتناسب مع طبيعة كل تخصص واحتياجات سوق العمل.



نعمل على توسيع مشاركة الطلبة في التجارب التطبيقية والأنشطة المرتبطة بسوق العمل

نتواصل مباشرة مع طلبة المدارس الثانوية من خلال الزيارات الميدانية لاتخاذ قرارهم الأكاديمي عن معرفة



د ما التخصصات الجديدة التي ترون أنها ستكون الأكثر طلباً في سوق العمل القطري خلال السنوات المقبلة؟

◂ من الصعب حصر المستقبل في مسميات تخصصات محددة، لأن سوق العمل يتطور بسرعة. لكن الاتجاه واضح نحو المجالات التي تجمع بين المعرفة بالأعمال والقدرات الرقمية والتحليلية، مثل تحليل الأعمال والبيانات، والتكنولوجيا المالية، والتحول الرقمي، والاستدامة، وإدارة الابتكار. ولذلك سيكون التكامل بين التخصصات مهماً جداً في المرحلة المقبلة.

د كيف تستعد الكلية لتخريج كوادر قطرية قادرة على المنافسة في القطاع المالي والاقتصادي محلياً وعالمياً؟

◂ نركز على ثلاثة جوانب متكاملة: معرفة أكاديمية قوية، ومهارات تطبيقية، وشخصية مهنية قادرة على التعلم والتكيف. نريد خريجاً لا يمتلك شهادة جامعية فقط، بل خريجاً يمتلك القدرة على التفكير والتحليل والتواصل والمبادرة والتعامل مع بيئة عمل متغيرة. كما أن حصول الكلية على اعتماد جمعية تطوير كليات إدارة الأعمال (AACSB) يعني أن برامجنا تُقاس بمعايير عالمية، وهذا يمنح خريجينا أساساً للمنافسة خارج قطر أيضاً.

د ما أبرز الأهداف التي تسعى الكلية إلى تحقيقها خلال العام الجامعي الجديد؟

◂ أمامنا هذا العام عدة أولويات. أولها أن نستوعب النمو الكبير في أعداد الطلبة دون أن يتأثر مستوى التجربة الأكاديمية، وهذا يعني الاهتمام بجودة التدريس والإرشاد الأكاديمي والدعم الطلابي.

وثانيها مواصلة تطوير المناهج، خصوصاً في دمج الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في مختلف التخصصات بما يناسب كل تخصص. ونعمل كذلك على توسيع شراكاتنا مع جهات سوق العمل لزيادة فرص التدريب والتوظيف أمام الطلبة، وعلى دعم البحث العلمي الذي يتناول قضايا الاقتصاد والأعمال في قطر بشكل مباشر، مع الحفاظ على معايير الاعتماد الدولي التي تلتزم بها الكلية.

د هل هناك توجه لاستحداث برامج أكاديمية جديدة تستجيب لرؤية قطر الوطنية 2030؟

◂ التطوير الأكاديمي عملية مستمرة، وأي توجه لتطوير البرامج أو استحداثها ينطلق من دراسة الاحتياجات المستقبلية للدولة وسوق العمل والتطورات العالمية. وتنسجم برامج الكلية مع رؤية قطر الوطنية 2030، ولا سيما في ركيزتي التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، من خلال إعداد كفاءات وطنية قادرة على دعم تنويع الاقتصاد وتنمية القطاعين العام والخاص. والهدف ليس التوسع لمجرد التوسع، وإنما التأكد من أن ما نقدمه يضيف قيمة حقيقية للطالب وللاقتصاد الوطني.

د ما نسبة مشاركة الطلاب في التدريب العملي والأنشطة المرتبطة بسوق العمل؟

◂ نعمل على توسيع مشاركة الطلبة في التجارب التطبيقية والأنشطة المرتبطة بسوق العمل، لأننا نؤمن بأن التجربة الجامعية يجب أن تمتد خارج القاعات الدراسية، وأن تمنح الطالب فرصاً لتطبيق ما يتعلمه وبناء شبكة علاقات مهنية قبل التخرج.



د كيف تساهم الكلية في إعداد جيل جديد من رواد الأعمال القطريين؟

◂ ريادة الأعمال حاضرة في برامجنا من خلال التخصص الفرعي في ريادة الأعمال والابتكار، ومقررات تُعلّم الطالب كيف يحوّل فكرة إلى مشروع، بدءاً من دراسة السوق وتطوير نموذج العمل، وصولاً إلى التمويل وإعداد العرض التقديمي للمستثمرين. ويعمل الطلبة في عدد من هذه المقررات على مشاريع تطبيقية تنطلق من أفكارهم الخاصة.

ونشجع طلبتنا على المشاركة في مسابقة الفكرة الوطنية لريادة الأعمال، لأنها تضعهم أمام لجان تحكيم حقيقية وتربطهم بجهات الدعم والتمويل في الدولة. ونستضيف رواد أعمال قطريين يشاركون الطلبة تجاربهم، بما فيها التحديات التي تواجههم. ويكمن دورنا في تشجيع الطالب على البدء.

د هل يمكن القول إن الإقبال المتزايد من الشباب القطري على تخصصات الإدارة والاقتصاد يعكس تحولاً في نظرة المجتمع إلى هذه التخصصات باعتبارها مساراً رئيسياً لبناء الاقتصاد الوطني؟

◂ يمكن النظر إليه كأحد المؤشرات على تطور وعي الطلبة بتنوع المسارات المهنية. فمع التحولات الاقتصادية التي تشهدها الدولة، أصبح ارتباط تخصصات الإدارة والاقتصاد بالاستثمار وريادة الأعمال والقطاع المالي والتحول الرقمي وصناعة القرار أوضح للمجتمع، وكلها مجالات تدعم التنمية وتنويع الاقتصاد الذي تسعى إليه رؤية قطر الوطنية 2030.

د ما رسالتكم للطلاب القطريين الذين يفكرون في اختيار تخصصات كلية الإدارة والاقتصاد لكنهم ما زالوا مترددين بشأن فرص العمل المستقبلية؟

◂ لا تقم باختيار تخصصك بناءً على وظيفة واحدة تتوقعها بعد أربع سنوات، بل قم باختيار تخصصاً يبني لديك مهارات تستطيع من خلالها تطوير مسارك المهني. تخصصات الإدارة والاقتصاد تفتح أمامك مسارات متعددة، لكن الفرصة الحقيقية لا يصنعها اسم التخصص وحده، بل ما تضيفه أنت إلى تخصصك من مهارات وخبرات وقدرة على التعلم. سوق العمل يتغير، ونريد من الطالب أن يكون مستعداً لوظائف اليوم وللفرص التي ستظهر غداً.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026

تنظمه «الشرق» تحت رعاية وزارة المواصلات

اليوم انطلاق فعاليات مؤتمر سلاسل الإمداد والتوريد في نسخته الرابعة

الحرمي: المؤتمر منصة حوارية لبحث التحولات المتسارعة في قطاع اللوجستيات


محمد المعاضيد


عبد الرحمن العطية


محمد بن طوار


جابر الحرمي

- **4** محاور رئيسية تغطي أبرز التحديات والحلول في قطاع سلاسل الإمداد
- خلق فرص استثمارية جديدة في القطاع وتطوير السياسات والإطار التشريعي
- رعاية وزارة المواصلات للمؤتمر شكّلت ركيزة أساسية لانطلاق هذا الحدث الهام

الدوحة – لوسيل

تنطلق صباح اليوم فعاليات النسخة الرابعة من مؤتمر سلاسل الإمداد والتوريد، والذي تنظمه جريدة الشرق تحت رعاية وزارة المواصلات وبمشاركة واسعة من القطاعين الحكومي والخاص.

يأتي هذا المؤتمر الذي يُعقد كل عامين تحت رعاية وزارة المواصلات، ليؤكد دعم لجهود الدولة والتزامها الراسخ بتطوير هذا القطاع الحيوي باعتباره ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.

كما يأتي انعقاد هذه النسخة في وقت بالغ الأهمية، حيث تواجه سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة في المنطقة، تداعيات جيوسياسية وأمنية متسارعة.

وتهدف النسخة الرابعة، التي تحمل شعار «سلاسل الإمداد في زمن الأزمات... من الصدمات إلى الصمود»، إلى تحويل هذه التحديات إلى فرص لبناء منظومات أكثر صموداً وقدرة على تجاوز الأزمات، وضمان استمرارية التدفقات التجارية، بما يحقق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي المنشود.

منصة للحوار وصناعة المستقبل

وبهذه المناسبة، صرح الزميل الأستاذ جابر سالم الحرمي، رئيس تحرير جريدة الشرق قائلاً: «انطلاقاً من حرص مجموعة دار الشرق ممثلة في جريدة الشرق على مواكبة التحولات المتسارعة في قطاع اللوجستيات، واستكمالاً للنجاحات الكبيرة التي حققتها النسخ السابقة، يسعدنا اليوم أن نفتتح فعاليات هذه النسخة المميزة من المؤتمر. ونحن نؤمن في جريدة الشرق بأن دورنا يتجاوز التنظيم ليصبح جسراً ومنصة حوارية تجمع صناع القرار والخبراء والمعنيين، لوضع حلول عملية واستشراف مستقبل سلاسل الإمداد في منطقتنا بما يعزز التعاون والتكامل والقدرة على الصمود في ظل الظروف الراهنة».

واستطرد قائلاً: «تكتسب هذه النسخة أهمية استثنائية، إذ تنعقد في ظل تحديات أمنية وعسكرية غير مسبوقة تلقي بظلالها العميقة على منظومة الإمداد في المنطقة، فلا تقتصر آثارها على اضطراب تدفقات الطاقة فحسب، بل تمتد لتطال تحديات أكثر إلحاحاً تتصل بقدرة الدول على تأمين الاحتياجات الأساسية لشعوبها، من غذاء ودواء وسلع ضرورية، في وقت تتعرض فيه الممرات البحرية الحيوية لتهديدات متزايدة وتشهد تكاليف الشحن قفزات قياسية».

وأضاف: «ولا بُد من الإشادة بدعم وزارة المواصلات ورعايتها الكريمة لنسخ مؤتمرات سلاسل الإمداد التي نظمتها طوال السنوات الماضية، وهو أمر نقدره عالياً للإخوة المسؤولين في وزارة المواصلات على هذا الدعم والشراكة التي نعتز بها كثيراً، وتؤكد دور الوزارة الرائد في التعاون لإنجاح كل المبادرات التي تخدم المجتمع». منوها بأن رعاية وزارة المواصلات للمؤتمر شكلت ركيزة أساسية لانطلاق هذا الحدث الهام، مشيراً إلى أن الوزارة كانت ولا تزال شريكاً إستراتيجياً في دعم المبادرات التي تخدم الاقتصاد الوطني وتحصّن قطاع اللوجستيات والتي تشمل تأمين خطوط المواصلات والتجارة الدولية والإقليمية. وقال الحرمي: «نتوقع أن تشهد جلسات المؤتمر مناقشات عميقة حول الأوضاع الراهنة التي تمر بها سلاسل الإمداد محليا وإقليميا وعالميا، والحلول المقترحة التي ستطرحها الوزارات والجهات المشاركة، بما يسهم في بلورة رؤية وطنية واضحة لمواجهة التحديات الراهنة».

محاور متخصصة لمواجهة التحديات الراهنة

وسيتناول المؤتمر في نسخته الرابعة أربعة محاور رئيسية تغطي أبرز التحديات والحلول في قطاع سلاسل الإمداد ومنها:

سلاسل الإمداد والأمن الغذائي في ظل المتغيرات العالمية: ويناقش هذا المحور تداعيات الاضطرابات والتهديدات التي تواجه الممرات البحرية الحيوية، ومنها مضيقا هرمز وباب المندب، وتأثيرها على حركة السلع الغذائية والأسمدة، وارتفاع تكاليف الشحن، والتأثيرات المتسلسلة على أسعار السلع الأساسية، مستعرضاً الدروس المستفادة من أزمات غذائية سابقة.

إدارة سلاسل الإمداد الإنسانية في ظل النزاعات: يركز على التحديات التشغيلية التي تواجه المنظمات الإنسانية في إيصال المساعدات، مثل ارتفاع التكاليف وتراكم البضائع، ويعرض الحلول المبتكرة والممرات البديلة التي تم تطويرها، وأهمية الشراكات الإستراتيجية مع القطاع الخاص لتسهيل هذه العمليات الحيوية.



صورة أرشيفية من مؤتمر سلاسل الإمداد والتوريد السابق

إستراتيجيات تعزيز صمود سلاسل الإمداد الوطنية والإقليمية: يستعرض هذا المحور الانتقال من ردود الفعل إلى الاستجابة الاستباقية في بناء منظومات غذائية قادرة على الصمود، من خلال التكامل الإقليمي كخيار إستراتيجي، وأدوات التخطيط الرقمي والتنبؤ بالأزمات، ودور الاحتياطيات الإستراتيجية والتخزين المبكر.

التعاون الدولي والقطاع الخاص في مواجهة التحديات: يناقش دور المنظمات الدولية والقطاع الخاص كشريك إستراتيجي في تنسيق الاستجابة وضمان استمرارية التدفقات التجارية، وأهمية إصلاح نظام التجارة متعدد الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة.

وسيشهد المؤتمر إعلان «خريطة طريق» تتضمن مجموعة من التوصيات العملية للتعامل مع الأزمات.

شراكات إستراتيجية وقيمة مضافة

ويشارك في تنظيم هذا الحدث البارز كوكبة من الشركاء الإستراتيجيين، وفي مقدمتهم وزارة المواصلات بصفتها الراعي الرسمي، إلى جانب عدد من الهيئات والموانئ المحلية والشركات الرائدة في قطاع اللوجستيات، بما يعكس الدعم المؤسسي الذي يحظى به المؤتمر.

وتتمثل القيمة المضافة المتوقعة من المؤتمر في تعزيز مكانة قطر كمركز لوجستي إقليمي، وتبادل الخبرات بين الخبراء المحليين والدوليين، وخلق فرص استثمارية جديدة في القطاع، وتطوير السياسات والإطار التشريعي الداعم له.

مشاركة حكومية واسعة

يشهد المؤتمر مشاركة نخبة من المتحدثين يمثلون جهات حكومية وقطاعية بارزة، من بينها: وزارة المواصلات، ووزارة الداخلية، ووزارة التجارة والصناعة، وموانئ قطر، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص وأكاديميين وخبراء في مجال اللوجستيات وسلاسل التوريد.

الجلسة الافتتاحية

يستهل الحضور فعاليات الجلسة الافتتاحية بكلمة رئيسية يلقيها سعادة السيد محمد بن عبد الله بن إبراهيم المعاضيد، وكيل وزارة المواصلات، حيث سيتناول فيها السياسات والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز مرونة سلاسل الإمداد. كما يخاطب الجلسة الافتتاحية أيضا سعادة السيد عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث سيسلط الضوء على الأبعاد والجوانب الخليجية في أزمة سلاسل الإمداد والتوريد الراهنة، ودور العمل الخليجي المشترك في معالجة التداعيات. ومن جانبه، يقدم سعادة السيد محمد بن أحمد بن طوار الكواري، النائب الأول لرئيس غرفة قطر، رؤية القطاع الخاص في هذا الجانب، مستعرضاً التحديات التي تواجه الشركات القطرية والفرص المتاحة لتعزيز التنافسية.

ومن جهته صرح السيد بابكر عثمان مدير تنظيم المؤتمر أن هذا المؤتمر يُعد منصة وطنية رائدة لمناقشة قضايا سلاسل الإمداد والتوريد، ويسهم في تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، ووضع حلول عملية لمواجهة التحديات الراهنة، بما يخدم رؤية قطر الوطنية 2030. وأشار أنه يتوقع حضورا كبيرا من الجهات الحكومية والشركات الخاصة التي تهتم بمحاور المؤتمر.

أربعة محاور رئيسية

تنطلق فعاليات المؤتمر الرابع لسلاسل الإمداد والتوريد اليوم تحت شعار (سلاسل الإمداد في زمن الأزمات.. من الصدمات إلى الصمود) ويتناول المؤتمر أربعة محاور رئيسية تغطي أبرز التحديات والحلول في القطاع، تشمل: سلاسل الإمداد والأمن الغذائي في ظل المتغيرات العالمية، وإدارة سلاسل الإمداد الإنسانية في ظل النزاعات، وإستراتيجيات تعزيز صمود سلاسل الإمداد الوطنية والإقليمية، والتعاون الدولي والقطاع الخاص في مواجهة التحديات. وسيشهد المؤتمر إعلان خريطة طريق تتضمن مجموعة من التوصيات العملية للتعامل مع الأزمات، إلى جانب مشاركة نخبة من الشركاء الإستراتيجيين وفي مقدمتهم وزارة المواصلات بصفتها الراعي الرسمي.

ويحظى المؤتمر برعاية ودعم عدد من الجهات، تتقدمها مؤسسة ثاني بن عبدالله للخدمات الإنسانية بصفتها الراعي البلاتيني، ومجموعة الفيصل القابضة بصفتها الراعي الفضي، وفندق هيلتون الدوحة بصفته الراعي المستضيف، إلى جانب مكتب الأستاذة أسماء القره داغي للمحاماة والاستشارات القانونية والتحكيم بصفته الراعي القانوني. كما يحظى المؤتمر بدعم شركة BPL Cargo Service وجست ريل استيت (JRE).

ودرجت جريدة الشرق في تنظيم هذا المؤتمر منذ عام 2019 ثم في 2021 و2024 وتنطلق النسخة الرابعة في 2026 وجاءت كل هذه النسخ تحت رعاية وزارة المواصلات.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026

45 بئراً و7 منشآت جديدة.. خطة قطرية لإطالة عمر الحقل

ميـــدان محـــزم..

أكثـــر من 60 عامـــاً من الإنتـــاج ودور مهم في تاريخ النفط البحري

ملف أعده: عبد الدايم نور

ميدان محزم أحد الشواهد الرئيسية على تاريخ النفط البحري في قطر اكتُشف عام 1960 وبدأ الإنتاج عام 1965، ويواصل دوره ضمن منظومة قطر للطاقة بعد أكثر من 60 عاماً، مع توجه واضح نحو إعادة تطوير المنشآت والاستفادة من الموارد المتبقية وإطالة عمر الحقل بدلاً من ترك الحقول الناضجة تتراجع بصورة طبيعية.

فالحقل الذي بدأ إنتاجه عام 1965 ما زال جزءاً من منظومة النفط البحرية القطرية، وفي الوقت نفسه يخضع لعمليات تحديث وإعادة تطوير تستهدف الاستفادة من الموارد المتبقية وإطالة العمر التشغيلي للمنشآت.

وتكشف تجربة ميدان محزم عن أحد التحديات الرئيسية أمام الدول المنتجة للنفط: كيف يمكن المحافظة على إنتاج الحقول القديمة اقتصادياً وفنياً، مع تحديث بنيتها التحتية والاستفادة من الاحتياطيات المتبقية بأعلى كفاءة ممكنة وبالنسبة لقطر، فإن استمرار تطوير هذه الحقول يتكامل مع إدارة محفظة أوسع من موارد النفط والغاز، وفي مقدمتها حقل الشمال، الذي يمثل الركيزة الرئيسية لصناعة الغاز الطبيعي المسال القطرية.

يُعد حقل ميدان محزم واحداً من أقدم وأهم الحقول النفطية البحرية في دولة قطر، ويمثل جزءاً مهماً من تاريخ صناعة النفط القطرية، ليس فقط بسبب قدمه، وإنما أيضاً لاستمراره في الإنتاج وتطوير مرافقه والاستفادة من الاحتياطيات المتبقية فيه عبر مشروعات لإطالة عمر الحقل.



«قطر للطاقة» تعيد إحياء ميدان محزم.. 5 مليارات دولار لتطوير أحد أقدم حقول النفط البحرية

قصة ميدان محزم ليست مجرد حقل اكتُشف في الستينيات بل إدارة مورد طبيعي على مدى أجيال

«ميدان محزم» اكتشف 1963 وبدأ الإنتاج 1965 ويواصل دوره ضمن منظومة قطر للطاقة

فيتنام تدخل بقوة في قطاع الطاقة القطري.. PTSC تفوز بحزمة رئيسية لتطوير «محزم»

محطة الإنتاج PS-2

ترتبط عمليات ميدان محزم بصورة أساسية بمنشأة الإنتاج البحرية PS-2.

ويصل النفط والغاز المصاحب من الآبار والمنشآت التابعة للحقل إلى مجمع PS-2، حيث تتم عمليات فصل النفط والمياه والغاز ومعالجة الإنتاج قبل نقله إلى المراحل التالية. وتوضح وثائق قطر للطاقة أن النفط شبه المستقر الناتج من PS-2 يُنقل عبر خطوط الأنابيب إلى جزيرة حالول لاستكمال عمليات نزع المياه والتخزين والتصدير، بينما يتم نقل الغاز المصاحب إلى مرافق أخرى عبر شبكة الإنتاج البحرية.

وهذا يوضح أن أهمية ميدان محزم لا تقتصر على الحقل نفسه، وإنما تمتد إلى شبكة متكاملة من المنصات وخطوط الأنابيب ومرافق المعالجة والتخزين والتصدير.

تلعب جزيرة حالول دوراً محورياً في صناعة النفط البحرية القطرية، فهي مركز تخزين وتصدير النفط الخام المنتج من الحقول البحرية وتقع الجزيرة على بعد نحو 96 كيلومتراً شمال شرقي الدوحة، وتضم 10 خزانات للنفط الخام بطاقة تخزينية إجمالية تتجاوز 4 ملايين برميل، إضافة إلى مرافق الضخ والميناء ومهبط للطائرات العمودية. ويتم نقل النفط المنتج من ميدان محزم إلى حالول عبر خطوط أنابيب بحرية، قبل تخزينه وإعداده للتصدير.

الغاز المصاحب

لا ينتج ميدان محزم النفط فقط فالعمليات تنتج أيضاً الغاز المصاحب والمكثفات.

وتوضح قطر للطاقة أن الغاز المصاحب يستخدم جزئياً في عمليات رفع النفط من المكامن، كما يستخدم كوقود في بعض المنشآت، بينما يتم نقل كميات أخرى إلى مرافق معالجة الغاز في مسيعيد.

وهذا يعكس طبيعة صناعة النفط البحرية الحديثة، التي تعتمد على الاستفادة من مختلف مكونات الإنتاج وعدم التعامل مع النفط الخام باعتباره المنتج الوحيد ذي القيمة الاقتصادية.

تكمن إحدى نقاط القوة الفنية في ميدان محزم في تعدد المكامن التي يمكن الاستفادة منها.

وبحسب مراجعة قطر للطاقة لعام 2021، توجد في الحقل مكامن من العصر الجوراسي الأوسط، وقد دخلت بعض هذه المكامن الإنتاج في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

إلا أن معظم آبارها أُغلقت في عام 2011 لأسباب تتعلق بإدارة المكامن والحفاظ على طاقة المكمن، مع تشغيل عدد محدود منها بصورة متقطعة لتلبية احتياجات تصدير الغاز. كما تم اكتشاف مكمن الخُف من العصر البرمي في الحقل عام 2012، دون وجود آبار نشطة فيه وفق بيانات تلك المراجعة.

وهذه التفاصيل مهمة عند الحديث عن مستقبل الحقل، لأنها توضح أن إدارة الحقول النفطية القديمة لا تعتمد فقط على استخراج النفط المتاح، وإنما على إدارة الضغط والمكامن وإعادة تقييم الموارد واستخدام تقنيات جديدة لإطالة العمر الإنتاجي.

تحدي الحقول الناضجة

بعد أكثر من ستة عقود من الإنتاج، أصبح ميدان محزم من الحقول النفطية الناضجة.

وهذا يعني أن استمرار الإنتاج يتطلب استثمارات في تحديث المنشآت وإعادة تأهيل البنية التحتية، إلى جانب تطبيق تقنيات حديثة لإدارة المكامن وتحسين معدلات الاسترداد.

وتشير وثائق هندسية مرتبطة بمشروعات إعادة تطوير الحقل إلى أن معدلات الإنتاج شهدت انخفاضاً تدريجياً مع مرور الوقت، وأن بعض المنشآت القائمة تجاوزت عمرها التصميمي، في الوقت الذي لا تزال فيه كميات مهمة من النفط والغاز قابلة للاستخراج من المكامن.

مشروع إطالة عمر الحقل

لهذا السبب اتجهت قطر للطاقة إلى إعادة تطوير ميدان محزم وإطالة عمر منشآته بدلاً من التعامل معه باعتباره حقلاً يقترب ببساطة من نهاية دوره الإنتاجي.

وتشمل خطط التطوير تحديث عدد من المنشآت القائمة، وإجراء تعديلات على بعض منصات رؤوس الآبار، وإنشاء منصات جديدة، إلى جانب تحديث خطوط الأنابيب والكابلات البحرية والأنظمة المرتبطة بالإنتاج.

وتشير وثائق المشروع إلى خطة لإطالة عمر أصول ميدان محزم بنحو 30 عاماً ضمن برنامج تطوير الحقل، مع تحديث البنية التحتية البحرية واستبدال عدد من خطوط الأنابيب والكابلات والمكونات التي أصبحت قديمة.

كما تتضمن الأعمال المرتبطة بالمشروع إنشاء كابل كهرباء بحري بجهد 132 كيلوفولت من جزيرة حالول إلى منشآت PS-2 وPS-3، إلى جانب أعمال مرتبطة بالمنصات وخطوط الأنابيب والكابلات البحرية.



أهمية الحقل

ويمكن النظر إلى أهمية الحقل من عدة زوايا:

- القيمة التاريخية

كان ميدان محزم من الجيل المبكر للحقول البحرية القطرية، وبدأ الإنتاج في ستينيات القرن الماضي.

- استمرار الإنتاج

استمر الحقل في الإنتاج لأكثر من ستة عقود، وهو ما يعكس قدرة قطر على إدارة الحقول الناضجة لفترات طويلة.

- الاحتياطيات المتبقية

تشير وثائق إعادة التطوير إلى وجود كميات قابلة للاستخراج من النفط والغاز، وهو ما يمثل أساساً اقتصادياً للاستثمار في إطالة عمر الحقل.

- البنية التحتية

يرتبط الحقل بشبكة من المنصات وخطوط الأنابيب ومرافق المعالجة والتخزين والتصدير، وبالتالي فإن تطويره يستفيد من بنية تحتية قائمة بدلاً من إنشاء منظومة جديدة بالكامل.

- دعم إنتاج النفط القطري

رغم التركيز الكبير على الغاز الطبيعي المسال في استراتيجية الطاقة القطرية، فإن النفط الخام لا يزال مكوناً مهماً في منظومة الطاقة والصادرات الهيدروكربونية للدولة.

مشروع إستراتيجي

تواصل قطر للطاقة إلى أنها تعمل على برنامج إعادة تطوير ميدان محزم منذ عام 2010 لتعظيم الإنتاج، ويتضمن المشروع وفق أحدث البيانات الرسمية حفر 45 بئراً جديداً تستهدف مكامن العرب A وB وC وD، إلى جانب إنشاء منصة جديدة لرؤوس الآبار وتنفيذ تحديثات كبيرة على مرافق الإنتاج وخطوط الأنابيب.

ويأتي المشروع ضمن جهود قطر للطاقة لتطوير الحقول النفطية البحرية القائمة وتعظيم الاستفادة من مواردها، من خلال تحديث البنية التحتية وإدارة المكامن بما يدعم استدامة الإنتاج على المدى الطويل.

الشركة الفيتنامية

في 13 سبتمبر 2026، أصدرت قطر للطاقة خطاب ترسية إلى شركة PTSC Mechanical & Construction، التابعة والمملوكة بالكامل لشركة PetroVietnam Technical Services Corporation – PTSC، لتنفيذ حزمة EPIC-1 ضمن مشروع إعادة تطوير ميدان محزم. وأعلنت PTSC رسمياً عن خطاب الترسية في إفصاح نشرته في 15 سبتمبر 2026. وتحمل الحزمة اسم EPIC-1: MM Greenfield Installation & Brownfield Modifications

وتشمل أعمالاً واسعة، من بينها الهندسة والتصميم، المشتريات، الإنشاء والتصنيع، النقل التركيب في البحر، أعمال الربط بين المنشآت، التشغيل التجريبي، تعديل وتحديث المنشآت القائمة، تنفيذ أعمال جديدة ضمن مجمع حقل ميدان محزم.

7 منشآت علوية جديدة

وبحسب تفاصيل المشروع التي أوردتها MEED، فإن الحزمة الأولى تتضمن إنشاء 7 منشآت علوية جديدة Topside، بصل إجمالي وزن الهياكل المطلوب تصنيعها إلى أكثر من 78 ألف طن.

كما تتضمن الأعمال تعديل 5 منشآت علوية قائمة، وإنشاء أربعة جسور جديدة، ومنصات دعم، إلى جانب أعمال في جزيرة حالول وتركيب خطوط أنابيب وكابلات بحرية.

وهذا يعطي فكرة عن الحجم الكبير للمشروع، وأن الأمر لا يتعلق بمجرد صيانة حقل قائم، وإنما بعملية إعادة تطوير واسعة للبنية التحتية البحرية.

تحالف فيتنامي ـ سنغافوري

وكانت شركة PTSC قد دخلت المنافسة على الحزمة الأولى ضمن تحالف مع شركة Seatrium السنغافورية.

وفي أغسطس 2026، أفادت MEED بأن تحالف PTSC وSeatrium أصبح في مقدمة المنافسين للحصول على الحزمة الأولى، قبل أن تؤكد PTSC لاحقاً حصولها على خطاب الترسية. وفي 16 سبتمبر الماضي أعلنت شركة بتروفيتنام للخدمات الفنية (PTSC) أن شركة تابعة لها مملوكة بالكامل تلقت خطاب ترسية من قطر للطاقة لتنفيذ حزمة EPIC-1 ضمن مشروع إعادة تطوير حقل ميدان محزم البحري.

وأوضحت PTSC، في إفصاح للجهات التنظيمية في فيتنام، أن شركة PTSC Mechanical Construction تلقت خطاب الترسية في 13 سبتمبر 2026، لتنفيذ حزمة EPIC-1 MM Greenfield Installation Brownfield Modifications ضمن مشروع إعادة تطوير الحقل.

وتشمل الحزمة أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والنقل والتركيب البحري والربط والتشغيل التجريبي، إضافة إلى أعمال التعديل والتحديث للمنشآت القائمة ضمن المشروع.

وقالت PTSC إن الطرفين يواصلان المباحثات لاستكمال التفاصيل النهائية للعقد، على أن يُتوقع توقيع العقد الرسمي في أكتوبر 2026، فيما لم تعلن حتى الآن قيمة الترسية أو مدة تنفيذ العقد.

وتداولت وسائل إعلام فيتنامية تقديرات تشير إلى أن قيمة الحزمة قد تصل إلى نحو 3 مليارات دولار.



قيمة المشروع

تقدر مصادر متخصصة إجمالي مشروع توسعة وإعادة تطوير ميدان محزم بنحو 4 إلى 5 مليارات دولار، بينما لم تعلن PTSC حتى الآن القيمة النهائية لحزمة EPIC- بصورة رسمية، ولا يزال الطرفان يستكملان تفاصيل العقد والبرنامج التنفيذي.

ومن المتوقع، وفق إفصاح PTSC، استكمال توقيع العقد النهائي اكتوبر الجاري من 2026 بعد الانتهاء من المفاوضات والتفاصيل التعاقدية.

تكمن أهمية المشروع في أن ميدان محزم من الحقول النفطية الناضجة؛ فقد بدأ الإنتاج عام 1965، وأصبحت بعض منشآته بحاجة إلى تحديث بعد عقود طويلة من التشغيل.

وتشير وثائق المشروع إلى أن المنشآت الحالية تجاوز بعضها العمر التصميمي، رغم وجود كميات مهمة من النفط والغاز القابلة للاستخراج من المكامن. ولذلك اختارت قطر للطاقة استراتيجية إعادة التطوير وإطالة عمر الحقل بدلاً من الاكتفاء بتراجع الإنتاج الطبيعي.

تحالف فيتنامي ـ سنغافوري

وكانت شركة PTSC قد دخلت المنافسة على الحزمة الأولى ضمن تحالف مع شركة Seatrium السنغافورية.

وفي أغسطس 2026، أفادت MEED بأن تحالف PTSC وSeatrium أصبح في مقدمة المنافسين للحصول على الحزمة الأولى، قبل أن تؤكد PTSC لاحقاً حصولها على خطاب الترسية. وفي 16 سبتمبر الماضي أعلنت شركة بتروفيتنام للخدمات الفنية (PTSC) أن شركة تابعة لها مملوكة بالكامل تلقت خطاب ترسية من قطر للطاقة لتنفيذ حزمة EPIC-1 ضمن مشروع إعادة تطوير حقل ميدان محزم البحري.

وأوضحت PTSC، في إفصاح للجهات التنظيمية في فيتنام، أن شركة PTSC Mechanical Construction تلقت خطاب الترسية في 13 سبتمبر 2026، لتنفيذ حزمة EPIC-1 MM Greenfield Installation Brownfield Modifications ضمن مشروع إعادة تطوير الحقل.

وتشمل الحزمة أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والنقل والتركيب البحري والربط والتشغيل التجريبي، إضافة إلى أعمال التعديل والتحديث للمنشآت القائمة ضمن المشروع.

وقالت PTSC إن الطرفين يواصلان المباحثات لاستكمال التفاصيل النهائية للعقد، على أن يُتوقع توقيع العقد الرسمي في أكتوبر 2026، فيما لم تعلن حتى الآن قيمة الترسية أو مدة تنفيذ العقد.

وتداولت وسائل إعلام فيتنامية تقديرات تشير إلى أن قيمة الحزمة قد تصل إلى نحو 3 مليارات دولار.

قيمة المشروع

تقدر مصادر متخصصة إجمالي مشروع توسعة وإعادة تطوير ميدان محزم بنحو 4 إلى 5 مليارات دولار، بينما لم تعلن PTSC حتى الآن القيمة النهائية لحزمة EPIC- بصورة رسمية، ولا يزال الطرفان يستكملان تفاصيل العقد والبرنامج التنفيذي.

ومن المتوقع، وفق إفصاح PTSC، استكمال توقيع العقد النهائي اكتوبر الجاري من 2026 بعد الانتهاء من المفاوضات والتفاصيل التعاقدية.

تكمن أهمية المشروع في أن ميدان محزم من الحقول النفطية الناضجة؛ فقد بدأ الإنتاج عام 1965، وأصبحت بعض منشآته بحاجة إلى تحديث بعد عقود طويلة من التشغيل.

وتشير وثائق المشروع إلى أن المنشآت الحالية تجاوز بعضها العمر التصميمي، رغم وجود كميات مهمة من النفط والغاز القابلة للاستخراج من المكامن. ولذلك اختارت قطر للطاقة استراتيجية إعادة التطوير وإطالة عمر الحقل بدلاً من الاكتفاء بتراجع الإنتاج الطبيعي.

45 بئراً جديداً

من أهم عناصر المشروع حفر 45 بئراً جديداً لاستهداف مكامن:

Arab A – Arab B – Arab C – Arab D

مع الاستفادة من بعض منصات رؤوس الآبار الموجودة، وإضافة منصة جديدة، فضلاً عن تطوير مرافق الإنتاج وخطوط الأنابيب. وهذا يعني أن المشروع يجمع بين تطوير الآبار وتحديث المنشآت والبنية التحتية البحرية في مشروع واحد متكامل.

إعادة تطوير ميدان محزم تحمل أهمية تتجاوز زيادة إنتاج النفط، إذ يمكن أن تساهم في: إطالة العمر الاقتصادي للحقل-استغلال الاحتياطيات المتبقية بدلاً من تركها دون تطوير-. رفع كفاءة الإنتاج من خلال تحديث المنشآت القديمة وإدخال مرافق وتقنيات جديدة- تعزيز البنية التحتية البحريةإنشاء منصات وخطوط أنابيب وكابلات ومنشآت مساندة جديدة.

-دعم قطاع الخدمات النفطية المشروع يوفر أعمالاً ضخمة لشركات الهندسة والإنشاء والخدمات البحرية.

- تعزيز التعاون القطري . الفيتنامي فوز PTSC بمشروع بهذا الحجم يمثل دخولاً قوياً للشركات الفيتنامية إلى سوق الطاقة القطري.

إعادة تطوير حقل ميدان محزم

1960
عام الاكتشاف

1965
بدء إنتاج الحقل البحري

4 مكامن مستهدفة للتطوير

4 جسور جديدة ضمن الأعمال البحرية

7 منشآت علوية جديدة ضمن الحزمة الأولى

5 منشآت قائمة ستخضع للتحديث والتعديل

60
عامًا عمر الإنتاج المتواصل للحقل

45
بئرًا جديدة ضمن خطة إعادة التطوير



- أكثر من 78 ألف طن إجمالي وزن المنشآت الجديدة
- 4 إلى 5 مليارات دولار تقديرات غير رسمية لتكلفة المشروع

د. عبد الرحيم الهور:

مشروع ميدان محزم يمثل نموذجاً لإدارة الأصول الهيدروكربونية على المدى الطويل



أكد الدكتور عبد الرحيم الهور الخبير الاقتصادي أن إعادة تطوير حقل ميدان محزم تكتسب أهمية استراتيجية في إطار أوسع يتعلق بأمن الطاقة وتنويع مصادر الدخل والطاقة في قطر، ولا سيما إذا نظرنا إلى الاختلاف الجوهري بين طبيعة صادرات النفط والغاز من الناحية اللوجستية. منوها بان صادرات الغاز الطبيعي المسال تتطلب منظومة متكاملة ومعقدة نسبياً تشمل مرافق التسييل والتخزين وأرصفة التحميل وناقلات الغاز المسال والبنية التحتية المرتبطة بها، بينما يتمتع النفط بمرونة لوجستية أكبر، إذ يمكن نقله عبر خطوط الأنابيب إلى مرافق التخزين والتصدير ثم تحميله على ناقلات النفط، دون الحاجة إلى عمليات التسييل وإعادة التسييل المرتبطة بالغاز. وتكتسب هذه المرونة أهمية إضافية في ظل التقلبات الجيوسياسية الراهنة ومخاطر الملاحة في المنطقة، ولا سيما ما يرتبط بمضيق هرمز، الأمر الذي يجعل تنويع مزيج الطاقة والصادرات عاملاً مهماً في تعزيز القدرة على مواجهة الاضطرابات المحتملة.

إنتاج نفطي كفء

ويؤكد الهور أن المحافظة على قاعدة إنتاج نفطي كفؤة لا تتعارض مع المكانة العالمية التي حققتها قطر في صناعة الغاز، بل تكملها. فالتنويع في مصادر الطاقة والهيدروكربونات يضيف للاقتصاد قدرة أكبر على امتصاص الصدمات وتعدد قنوات الإيرادات والتصدير، كما يحافظ على حضور قطر ومساهمتها في سوق النفط العالمية. ويضيف الدكتور عبد الرحيم الهور الخبير الاقتصادي قائلا تتضاعف أهمية مشروع ميدان محزم بالنظر إلى أن الحقل بدأ إنتاجه عام 1965 واستمر لأكثر من ستة عقود. وإعادة تطوير أصل إنتاجي بهذا العمر لا تعني بالضرورة أن الحقل وصل إلى نهاية عمره الاقتصادي، وإنما تعكس تحولاً في طريقة إدارة الموارد، من الاعتماد على البنية الإنتاجية التقليدية إلى توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المكامن والآبار والمنشآت بهدف رفع كفاءة الاستخراج وإطالة العمر الإنتاجي للأصل. وبذلك يتحول عمر الحقل الطويل من عامل قد يفرض تحديات فنية إلى فرصة لتعظيم القيمة الاقتصادية للاحتياطيات المتبقية.

وهنا تبرز أهمية استراتيجية إعادة تطوير الحقول القائمة إلى جانب الاستكشاف والتطوير في الحقول الجديدة. فالحقول المنتجة تمتلك بالفعل قاعدة معرفية وجيولوجية متراكمة، وبنية تحتية وخبرات تشغيلية ولوجستية قائمة، وهو ما يمكن أن يجعل الاستثمار في إطالة عمرها وتحسين معامل الاستخلاص أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية في كثير من الحالات، بدلاً من الاعتماد حصراً على اكتشافات جديدة تتطلب مراحل طويلة من الاستكشاف والتقييم والتطوير قبل الوصول إلى الإنتاج التجاري.

نموذج لإدارة الأصول الهيدروكربونية

ويرى الدكتور الهور بان مشروع ميدان محزم يمثل نموذجاً لإدارة الأصول الهيدروكربونية على المدى الطويل، حيث لا تقاس جدوى المشروع فقط بالزيادة المباشرة في عدد البراميل المنتجة يومياً، وإنما أيضاً بقدرته على الحد من الانخفاض الطبيعي في إنتاج الحقل، والمحافظة على معدلات إنتاج مستقرة، واستعادة كميات إضافية من الموارد الموجودة، وإطالة الفترة التي يمكن خلالها الاستفادة اقتصادياً من الحقل.

كما أن حجم الاستثمارات والأعمال المرتبطة بإعادة التطوير يعكس أن الهدف يتجاوز أعمال الصيانة التقليدية إلى تحديث البنية الإنتاجية وإعادة تأهيلها بما يتناسب مع متطلبات التشغيل المستقبلية.

ومن الطبيعي أن تكون الزيادة الفعلية في الإنتاج مرتبطة بنتائج التطوير والدراسات الفنية للمكمن، ولذلك فإن الأهمية الاقتصادية للمشروع لا ينبغي اختزالها في رقم مستهدف للإنتاج، وإنما في المحافظة على قدرة الحقل على الإنتاج بكفاءة واستدامة خلال السنوات المقبلة.

ويختتم د. الهور تصريحاته لـ لوسيل قائلا في المحصلة، يمكن النظر إلى إعادة تطوير ميدان محزم باعتبارها جزءاً من سياسة متوازنة لإدارة موارد الطاقة في قطر: الاستمرار في تعظيم الميزة التنافسية في الغاز، بالتوازي مع المحافظة على قاعدة نفطية منتجة وقابلة للاستدامة. وهذه المقاربة تعكس مفهوماً أكثر شمولاً لأمن الطاقة، يقوم ليس فقط على اكتشاف موارد جديدة، وإنما أيضاً على تعظيم القيمة من الموارد القائمة، وتطوير الحقول القديمة بالتكنولوجيا والاستثمار، والحفاظ على تنوع مصادر الطاقة ومسارات تصديرها في بيئة إقليمية ودولية تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026

د. محمد يوسف البهزاد خبير اقتصاديات النفط لـ« لوسيل »:

إعادة تطوير حقل ميدان محزم البحري خطوة إستراتيجية مهمة في إدارة الثروة النفطية القطرية



أكد الدكتور محمد يوسف البهزاد خبير اقتصاديات النفط والخبير الاقتصادي بمنظمة الأوبك سابقا ان مشروع إعادة تطوير حقل ميدان محزم يجسد تحولاً مهماً في إدارة الثروة النفطية القطرية منوها بانه يجب التركيز على إنتاج النفط والغاز من الحقول الجديدة إلى تعظيم القيمة الاقتصادية للموارد المكتشفة سابقا، والمحافظة على استدامة الإنتاج، وإطالة العمر الاقتصادي للأصول الوطنية الهيدروكربونية للدولة.

وأضاف قائلا في حوار خاص لـ لوسيل أن المشروع يعزز التكامل بين قطاعي النفط والغاز، ويؤكد أن استراتيجية قطر للطاقة لا تقتصر على التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بل تشمل كذلك الإدارة المستدامة للحقول النفطية القائمة، ورفع كفاءة الأصول الوطنية وتحسين مردودها الاقتصادي.

ويؤكد د. محمد يوسف البهزاد خبير اقتصاديات النفط بان استثمارات المشروع، وحفر 45 بئراً جديدة، وتحديث المنشآت البحرية وخطوط الأنابيب، فإن قطر للطاقة تعمل على تعزيز كفاءة الحقل وقدرته الإنتاجية، مع بقاء حجم الزيادة الفعلية في الإنتاج والعمر الإضافي للحقل مرتبطين بنتائج التطوير والبيانات الفنية المعتمدة. وفيما يلي نص الحوار ..

الهدف المعلن من مشروع ميدان محزم إطالة العمر الإنتاجي للحقل وتعزيز قدرته على إنتاج النفط من المكامن القائمة

د ما الأهمية الاستراتيجية لإعادة تطوير حقل ميدان محزم بالنسبة لقطاع النفط القطري؟

◗ **مشروع إعادة تطوير حقل ميدان محزم البحري يمثل خطوة استراتيجية مهمة في إدارة الثروة النفطية القطرية، لأنه يعكس انتقال قطاع النفط من مجرد استغلال المكامن المكتشفة إلى تعظيم القيمة الاقتصادية للموارد الهيدروكربونية طوال عمرها الإنتاجي.**

الحقل، كما تعلم، انه اكتُشف عام 1963 وبدأ انتاجه نوفمبر 1965، حيث يُعد من الحقول النفطية البحرية التاريخية في قطر. وتأتي أهمية إعادة تطويره في ظل الحاجة إلى المحافظة على القدرة الإنتاجية للنفط الخام، وتعزيز أمن الإمدادات، والاستفادة من البنية التحتية والخبرات المتراكمة على مدى عقود مضت.

كما أن المشروع يعزز التكامل بين قطاعي النفط والغاز، ويؤكد أن استراتيجية قطر للطاقة لا تقتصر على التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بل تشمل كذلك الإدارة المستدامة للحقول النفطية القائمة، ورفع كفاءة الأصول الوطنية وتحسين مردودها الاقتصادي.

وبالتالي، فإن القيمة الاستراتيجية للمشروع لا تقاس فقط بعدد البراميل الإضافية، وإنما أيضاً بقدرته على المحافظة على مورد وطني مهم، وتعزيز الإيرادات العامة، وتطوير القدرات الهندسية والفنية المحلية.

د ماذا يعني إعادة تطوير حقل بدأ الإنتاج منذ عام 1965 واستمر لأكثر من ستة عقود؟

◗ **إعادة تطوير حقل نفطي يعمل منذ أكثر من ستين عاما، تعني أن الحقل لا يزال يمتلك إمكانات إنتاجية قابلة للاستثمار، ولكن الوصول إليها يتطلب تقنيات حديثة وفهماً أكثر دقة لتركيب المكامن وسلوكها تحت ظروف الإنتاج المستمر.**

فمع مرور الزمن، تتراجع الضغوط الطبيعية في بعض أجزاء المكمن، وتتزايد كميات المياه المصاحبة للإنتاج، كما تتفاوت قدرة الطبقات الصخرية على تمرير النفط نحو الآبار. ولذلك، فإن استمرار الإنتاج بالكفاءة نفسها التي كانت متاحة عند بدء التشغيل يصبح أكثر صعوبة.

وهنا تأتي أهمية إعادة التطوير، من خلال حفر آبار جديدة، وتحسين الآبار القائمة، وتحديث المنشآت البحرية وخطوط الأنابيب، وتطبيق تقنيات متقدمة لإدارة الضغط والمكامن.

والرسالة الاقتصادية الأساسية هنا، أن عمر الحقل لا يُحدد بتاريخ اكتشافه أو بدء إنتاجه، بل بقدرته الفنية والاقتصادية على الاستمرار في الإنتاج. وقد أظهرت الخبرة العالمية أن الحقول الناضجة يمكن أن تواصل الإنتاج لعقود إضافية عندما تتوافر الاستثمارات والتقنيات والإدارة ذات الكفاءة العالية والهندسة الأحترافية المتطورة.

د لماذا تتجه قطر للطاقة إلى إعادة تطوير الحقول القائمة بدلاً من الاعتماد فقط على اكتشافات وحقول جديدة؟

◗ **هناك ثلاثة أسباب اقتصادية وفنية رئيسة لهذا التوجه:**

الأول هو أن الحقول القائمة تمثل أصولاً وطنية تحتوي على احتياطيات وموارد لم يُستخرج جزء منها بعد، وإهمالها أو الاكتفاء بمعدلات إنتاجها الحالية قد يؤدي إلى ضياع فرص اقتصادية مهمة.

والثاني أن تطوير الحقول القائمة يتيح الاستفادة من منشآت الإنتاج البحرية وخطوط النقل والخبرات التشغيلية المتوافرة، وإن كانت هذه المنشآت تحتاج إلى تحديث وتوسعة. وهذا قد يخفض بعض تكاليف التطوير مقارنة بإنشاء مشروع جديد بالكامل، مع ضرورة احتساب كلفة إعادة التأهيل والاستثمار في الآبار والمنشآت الجديدة.

أما السبب الثالث فهو تنويع مصادر الإيرادات النفطية وتعزيز مرونة الإنتاج، بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من الحقول أو الاكتشافات الجديدة.

ومن وجهة نظر هندسية تحليلية، فإن السياسة المثلى لقطاع النفط القطري تتمثل في الجمع بين ثلاثة مسارات متكاملة تشمل: تطوير الحقول المكتشفة، واستكشاف موارد جديدة ذات جدوى اقتصادية، وتطبيق أحدث تقنيات الاستخلاص وإدارة المكامن.

وهذا هو جوهر الإدارة الرشيدة للثروة النفطية، بحيث لا يكون التوسع في الإنتاج على حساب كفاءة استغلال الموارد القائمة حاليا.

د إلى أي مدى يمكن أن يؤدي المشروع إلى إطالة العمر التشغيلي للحقل؟

◗ **الهدف المعلن من مشروع ميدان محزم هو إطالة العمر الإنتاجي للحقل وتعزيز قدرته على إنتاج النفط من المكامن القائمة. ولكن من المهم التمييز بين إطالة العمر التشغيلي للمنشآت البحرية وإطالة العمر الاقتصادي للمكمن النفطي نفسه. فقد يستمر الحقل في العمل لفترة طويلة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة المحافظة على معدلات الإنتاج الحالية طوال هذه الفترة؛ إذ يعتمد الأمر على حجم الاحتياطيات القابلة للاستخلاص، والضغط المكمني، وكلفة الإنتاج، والأسعار العالمية للنفط.**

ووفقاً للمعلومات المنشورة في المراجعة السنوية لقطر للطاقة لعام 2024، فإن مشروع إعادة تطوير ميدان محزم يستهدف حفر 45 بئراً جديدة في مكامن العرب A وB وC وD، إلى جانب إنشاء منصة جديدة لرؤوس الآبار وتحديث المنشآت وخطوط الأنابيب.

وهذه الاستثمارات من شأنها أن تتيح استغلال أجزاء من المكامن لم تكن الآبار والمنشآت السابقة قادرة على الوصول إليها بالكفاءة المطلوبة.

أما تحديد عدد السنوات الإضافية التي سيعمل خلالها الحقل، فيتطلب بيانات فنية معتمدة من قطر للطاقة بشأن الاحتياطيات القابلة للاستخلاص، وخطط الإنتاج المستقبلية، ومراحل تنفيذ المشروع. ومن غيرالممكن تحديد عمر إضافي معين دون هذه البيانات.

د ما التأثير المتوقع للمشروع على معدلات إنتاج النفط من ميدان محزم؟

◗ **من المتوقع أن يسهم المشروع في دعم إنتاج النفط الخام من ميدان محزم، وتعويض جانب من التراجع الطبيعي في إنتاج الحقول البحرية الناضجة، مع إمكانية تحقيق زيادات إنتاجية إضافية تبعاً لنتائج حفر الآبار الجديدة وأداء المكامن.**

ويجب أن نضع في الاعتبار أن إنتاج الحقول القديمة لا يتراجع بالضرورة بصورة منتظمة؛ فقد تتفاوت معدلات الإنتاج بين الآبار والطبقات تبعاً للضغط المكمني وخصائص الصخور ونسبة المياه المصاحبة.

لا بد من معرفة متوسط الإنتاج المستهدف لكل بئر، ومعدلات الانخفاض الطبيعي، ونسب نجاح الحفر، والجدول الزمني لتشغيل الآبار والمنشآت.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن النجاح الحقيقي للمشروع لا يتمثل في تحقيق زيادة مؤقتة في الإنتاج فحسب، وإنما في المحافظة على تدفقات نقدية مستقرة ومجدية اقتصادياً لأطول فترة ممكنة.

د هل الهدف الرئيسي هو الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية أم رفعها؟

◗ **أعتقد أن المشروع يجمع بين الهدفين، ولكن ينبغي فهمهما في إطار واحد هو تعظيم الاستخلاص الاقتصادي من الحقل فالمحافظة على مستويات الإنتاج الحالية، أو الحد من تراجعها الطبيعي، تمثل هدفاً أساسياً في الحقول الناضجة. وفي الوقت نفسه، فإن حفر آبار جديدة وتطوير المكامن وتحسين المنشآت تتيح فرصاً لرفع الإنتاج مقارنة بالمسار الذي كان يمكن أن يسلكه الحقل من دون هذه الاستثمارات.**

وبعبارة أخرى، هناك فرق بين زيادة الإنتاج مقارنة بمستواه الحالي، وزيادته مقارنة بالإنتاج المتوقع في حال استمرار التراجع الطبيعي دون إعادة تطوير.

فقد يحقق المشروع نجاحاً اقتصادياً كبيراً حتى لو لم يرتفع الإنتاج بصورة ملحوظة عن مستوياته الراهنة، إذا كان قد منع تراجعاً أكبر في الإنتاج وأطال فترة تحقيق الإيرادات.

أما تحديد ما إذا كان الهدف الرسمي هو بلوغ مستوى إنتاجي جديد ومحدد، أو تثبيت الإنتاج لفترة أطول، فيحتاج إلى الرجوع إلى مستهدفات قطر للطاقة المعتمدة؛ ولا تتوافر لدي شخصيا في هذه اللحظة حاليا، اي من المعلومات المنشورة التي يمكن التحقق منها بأرقام رسمية محددة للإنتاج المستهدف بعد اكتمال المشروع.

د كيف يمكن لحفر 45 بئراً جديدة أن يغير من أداء الحقل وإنتاجيته؟

◗ **إن حفر 45 بئراً جديدة يمثل عنصراً محورياً في مشروع إعادة تطوير ميدان محزم، لأنه يوسع نطاق الوصول إلى المكامن النفطية، ويحسن توزيع الإنتاج، ويتيح الاستفادة من مناطق قد لا تكون الآبار القديمة قد استغلتها بصورة كافية.**

ووفقاً لنطاق المشروع المعلن، تستهدف الآبار الجديدة مكامن العرب A وB وC وD، مع الاستفادة من منصات رؤوس الآبار القائمة وإنشاء منصة إضافية، وتحديث مرافق الإنتاج والبنية التحتية البحرية.

من الناحية الفنية، يمكن أن تحقق هذه الآبار عدة فوائد:

- **الوصول إلى مناطق جديدة داخل المكامن النفطية، بما يسمح باستخراج كميات إضافية من النفط.**
- **تحسين توزيع الإنتاج بين الطبقات والمناطق المختلفة، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الآبار القديمة.**
- **إتاحة تطبيق تقنيات حديثة في الحفر وإكمال الآبار ومراقبة أدائها، بما يساعد على تحسين الإنتاجية وتقليل فترات التوقف.**
- **تحسين إدارة الضغط المكمني، بما يدعم تدفق النفط ويحد من التراجع السريع في إنتاجية بعض الآبار.**

كذلك، فإن تحديث المنشآت البحرية وخطوط الأنابيب يكتسب أهمية موازية لحفر الآبار، لأن زيادة الإنتاج من دون توافر قدرة كافية على معالجة النفط والمياه المصاحبة ونقل الإنتاج قد تخلق اختناقات تشغيلية ومن هنا، فإن المشروع ليس مجرد إضافة 45 بئراً إلى الحقل، بل هو إعادة تنظيم متكاملة لمنظومة الإنتاج، بدءاً من المكمن النفطي وصولاً إلى مرافق المعالجة والتصدير.

د ما أهمية تطوير وإدارة المكامن القديمة في زيادة معامل استخلاص النفط؟

◗ **أعتقد أن إدارة المكامن القديمة تمثل أحد أهم مجالات التطور في صناعة النفط الحديثة، لأنها تتيح للدول المنتجة استخراج كميات أكبر من الموارد النفطية المكتشفة أصلاً، بدلاً من الاقتصار على البحث عن حقول جديدة.**

ويُقصد بمعامل الاستخلاص نسبة النفط الذي يمكن إنتاجه فعلياً من إجمالي النفط الموجود أصلاً في المكمن. فليس كل النفط الموجود تحت الأرض قابلاً للاستخلاص بالطرق التقليدية، حتى مع توافر تقنيات الحفر الحديثة.

وتكمن أهمية إدارة المكامن في المحافظة على الضغط، وتحسين حركة النفط داخل الصخور، ومراقبة المياه والغاز المصاحبين، وتحديد المواقع المناسبة لحفر الآبار الجديدة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأدوات الفنية، من أبرزها: (المحاكاة الرقمية للمكامن، إدارة الضغط المكمني، الحفر الموجّه والأفقي)، المهم التأكيد أن رفع معامل الاستخلاص لا يتحقق بمجرد زيادة عدد الآبار، بل يتطلب استراتيجية متكاملة تجمع بين فهم جيولوجيا المكمن، والتقنيات الهندسية، والجدوى الاقتصادية، والإدارة المستمرة للبيانات المحدثة.

وفي حالة ميدان محزم، فإن استهداف مكامن العرب الأربعة وتطوير المنشآت البحرية يتيحان فرصة لتعظيم الاستفادة من الموارد النفطية المتبقية، مع ضرورة أن تعلن قطر للطاقة لاحقاً عن التقديرات المعتمدة للكميات الإضافية القابلة للاستخلاص.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026

تغطي قطاعات التكنولوجيا الرقمية والتمويل والسياحة البحرية والابتكار المالي

فعاليات ومعارض اقتصادية مهمة تشتهدها الدوحة خلال نوفمبر 2026

الدوحة – **لوسيل**

تتنوع الفعاليات والمعارض الاقتصادية والاستثمارية في قطر خلال شهر نوفمبر 2026، لتغطي قطاعات التكنولوجيا الرقمية، التمويل، السياحة البحرية، والابتكار المالي.

حيث تشهد الدوحة فعاليات معرض قطر للقوارب، في نسخته الثالثة خلال الفترة من 4 إلى 7 نوفمبر 2026 ويمثل المعرض رافداً اقتصادياً وسياحياً بحرياً مهماً للدولة، حيث يستعرض أحدث اليخوت الفاخرة، والابتكارات البحرية، بمشاركة كبرى الشركات والجهات المحلية والعالمية لدفع عجلة نمو السياحة والقطاع البحري.

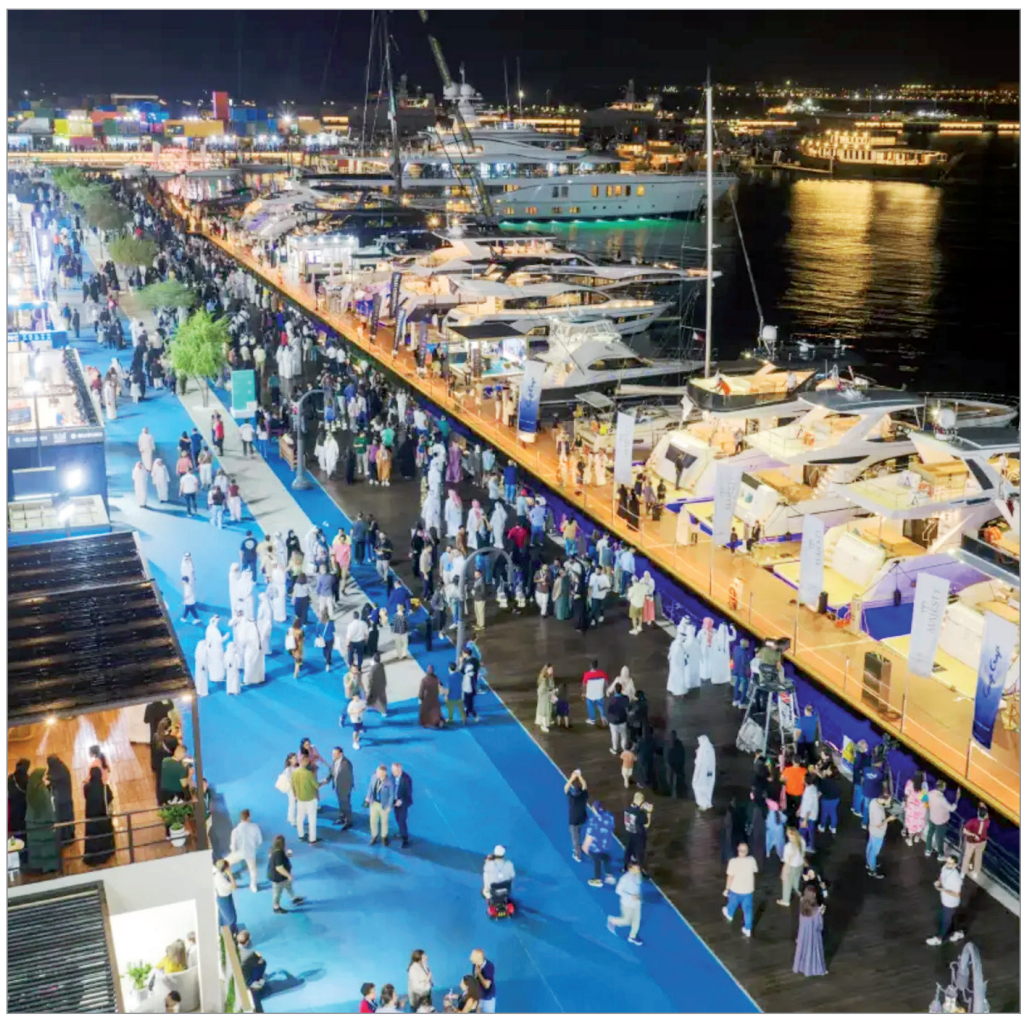
كما تستضيف قطر، خلال الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2026، النسخة الثانية من مؤتمر MWC الدوحة، الذي تنظمه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع رابطة GSMA، ليجمع نخبة من قادة قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وصنّاع القرار والمبتكرين من مختلف أنحاء العالم.

ويركز MWC الدوحة 2026 على ثلاثة محاور رئيسية هي: الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع، والبنية التحتية المتصلة، والاقتصادات الذكية، مستعرضاً أحدث التطورات والابتكارات التي تقود مستقبل الاتصالات والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

كما تستضيف الدوحة معرض إكسبو المال 7 نوفمبر 2026 في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات وهو معرض تجاري رائد يربط بين قادة التكنولوجيا المالية والتداول عبر الإنترنت، والبلوك تشين، وإدارة الثروات كما تستعد الدوحة لاستضافة قمة فينوفيكس قطر 2026 (Finnovex Qatar)، الحدث الإقليمي الأبرز في مجال ابتكارات الخدمات المالية والتكنولوجيا الرقمية، والمقرر انطلاقه في 18 نوفمبر 2026 وتأتي القمة هذا العام تحت شعار استراتيجي يواكب التحولات الجارية: «قطر 5,0: تصميم الدولة المالية ذاتية القيادة — سياسة ذكية، بنية تحتية فورية، وثقة محكومة بالذكاء الاصطناعي. وتهدف القمة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 ورسم الملامح المستقبلية لمنظومة التقنيات المالية في المنطقة.

تنطلق فعاليات النسخة الثالثة من المعرض 4 فبراير

قطر للقوارب 2026.. يمثل رافدا اقتصاديا وسياحيا بحريا مهما للدولة



تواصل اللجنة المنظمة لمعرض قطر للقوارب، استعداداتها لتنظيم النسخة الثالثة من المعرض الذي سيقام خلال الفترة من 4 إلى 7 نوفمبر 2026 تحت رعاية معالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية.

وكانت اللجنة الخاصة بتنظيم معرض القوارب قد كشفت مؤخرا عن قائمة الشركاء الرسميين للنسخة الثالثة من المعرض، حيث تم توقيع اتفاقيات الشراكة والرعاية مع نخبة من الجهات والمؤسسات البارزة، في خطوة تعكس الرؤية المشتركة والجهود المتواصلة لدفع عجلة نمو القطاع البحري في دولة قطر، وتعزيز معايير السياحة البحرية، وترسيخ مكانة الدولة على الساحة العالمية.

وقال المهندس محمد عبدالله الملا، الرئيس التنفيذي لميناء الدوحة القديم ورئيس اللجنة المنظمة لمعرض قطر للقوارب في تصريحات سابقة:» نفخر بالنمو الملحوظ الذي تشهده النسخة الثالثة من معرض قطر للقوارب، والذي يعكس مكانته المتنامية كمنصة رئيسية للقطاع البحري في قطر والمنطقة، ونعتز بشكل خاص بالنمو المتواصل في المشاركة المحلية وزيادة عدد الشركات والمصنّعين القطريين، بما يؤكد التزامنا بدعم القطاع البحري المحلي وتعزيز حضوره إقليمياً ودولياً».

وأشارت اللجنة إلى أن 70 بالمئة من العارضين السابقين من مختلف دول العالم يواصلون مشاركتهم هذا العام مع الحفاظ على مساحات مشاركتهم أو توسعتها من خلال تدشين علامات تجارية جديدة، كما تشهد النسخة الحالية نمواً بنسبة 3 بالمئة في مشاركة الشركات الخليجية مقارنة بالنسخة السابقة مع تدشين قوارب جديدة، إلى جانب حضور عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية وشركات تشارك للمرة الأولى، بما يعكس الثقة المتزايدة بالمعرض وقدرته على استقطاب أبرز الشركات والمصنّعين والمتخصصين في القطاع البحري. وأكدت اللجنة أن التعاون وتضافر جهود القطاعين الحكومي والخاص يعد إحدى الركائز الأساسية لنجاح معرض قطر للقوارب، بما يعكس الطموح المشترك لترسيخ مكانة دولة قطر كوجهة رائدة لأسلوب الحياة الفاخر والسياحة البحرية، مشيرة إلى أن مشاركة كبرى الجهات الحكومية والشركات الرائدة تعكس الثقة المتزايدة بالمعرض ودورها المحوري في تطوير الحدث والارتقاء بتجربة العارضين والزوار وروّاد القطاع البحري عاماً بعد عام.

معرض ومؤتمر MWC 2026 يجمع قادة قطاع الاتصالات والتكنولوجيا

تستضيف دولة قطر، خلال الفترة من 8 إلى 10 نوفمبر 2026، النسخة الثانية من مؤتمر MWC الدوحة، الذي تنظمه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع رابطة GSMA، ليجمع نخبة من قادة قطاع الاتصالات والتكنولوجيا وصنّاع القرار والمبتكرين من مختلف أنحاء العالم.

ويركز MWC الدوحة 2026 على ثلاثة محاور رئيسية هي: الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع، والبنية التحتية المتصلة، والاقتصادات الذكية، مستعرضاً أحدث التطورات والابتكارات التي تقود مستقبل الاتصالات والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. وتكتسب نسخة هذا العام أهمية خاصة مع انعقادها بالتزامن مع مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (PP-26)، الذي تستضيفه هيئة تنظيم الاتصالات، بما يجمع في الدوحة مجتمع التكنولوجيا والاتصالات العالمي إلى جانب القيادات الحكومية وصنّاع السياسات والجهات التنظيمية، ويوفر مساحة للحوار وتبادل الخبرات حول القضايا والتوجهات التي ترسم مستقبل القطاع الرقمي.

يُعد هذا الحدث العالمي الأبرز في المنطقة لصناعة الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، ويجمع بين مزودي الحلول التكنولوجية وصناع السياسات لاستعراض ابتكارات الشبكات والتحول الرقمي.

جلسات نقاشية وحوارات معمقة في قمة فينوفيكس قطر 2026

تستعد الدوحة لاستضافة قمة فينوفيكس قطر 2026 (Finnovex Qatar)، الحدث الإقليمي الأبرز في مجال ابتكارات الخدمات المالية والتكنولوجيا الرقمية، والمقرر انطلاقه في 18 نوفمبر 2026 في جامعة قطر وتأتي القمة هذا العام تحت شعار استراتيجي يواكب التحولات الجارية: «قطر 5,0: تصميم الدولة المالية ذاتية القيادة — سياسة ذكية، بنية تحتية فورية، وثقة محكومة بالذكاء الاصطناعي. وتهدف القمة إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي بما يتوافق مع رؤية قطر الوطنية 2030 ورسم الملامح المستقبلية لمنظومة التقنيات المالية في المنطقة

وتستقطب النسخة الجديدة من القمة أكثر من 500 من قادة القطاع المالي والمبتكرين الدوليين، إلى جانب ما يزيد عن 200 من كبار التنفيذيين وصناع القرار وتعكس التركيبة النوعية للحضور الأهمية الاستراتيجية للحدث، حيث يمثلون أبرز الفئات القيادية منهم 51% من الإدارات العليا والمديرين التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارة 28% من رؤساء قطاعات الخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي و21% من المديرين العامين وكبار مسؤولي التقنية والاستثمار بالبنوك والمؤسسات المالية.

وتشمل القمة مشاركة واسعة من الهيئات التنظيمية، والمؤسسات المصرفية الاستثمارية، وشركات التأمين، إضافة إلى رواد الأعمال ومطوري حلول الأمن السيبراني.

وتتوزع أعمال قمة فينوفيكس قطر 2026 على جلسات نقاشية وحوارات معمقة يقودها خبراء دوليون ومحليون وتركز الأجندة على الملفات الأكثر حيوية في المشهد المالي العالمي.

-الذكاء الاصطناعي والتوليدي في الخدمات المصرفية: كيفية دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي لبناء منصات مالية أسرع وأكثر أماناً وإدارة المحافظ بذكاء

-العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) والبلوكشين: تتبع الاستخدامات المتزايدة لتقنيات السجلات الموزعة في تمويل التجارة الدولية وحماية المدفوعات الفورية.

-البنية التحتية السحابية والاقتصاد غير النقدي: استعراض مقومات التحول الشامل نحو المحافظ الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة عبر واجهات برمجة التطبيقات

-الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) والشمول المالي: صياغة سياسات تمويل مستدامة تضمن وصول الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع لدعم النمو الاقتصادي.

إكسبو المال 2026 معرض رائد يربط بين قادة التكنولوجيا المالية والتداول عبر الإنترنت

تستضيف الدوحة معرض إكسبو المال (Money Expo Qatar) 7 نوفمبر 2026 في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات وهو معرض تجاري رائد يربط بين قادة التكنولوجيا المالية والتداول عبر الإنترنت، والبلوك تشين، وإدارة الثروات.

ومن المتوقع مشاركة أكثر من 3,500 زائر وما يزيد عن 50 جهة عارضة من كبرى شركات التداول، والخدمات المصرفية، والتكنولوجيا المالية وستركز الجلسات الاستشارية والمنصات التفاعلية لعام 2026 على أحدث تقنيات الـ Fintech والأصول الرقمية، وحلول الدفع الإلكتروني، وفرص الاستثمار والـ B2B.

وتشكل شركات التأمين والتكنولوجيا التأمينية (Insurtech) النسبة الأكبر بنحو 30%.وشركات التكنولوجيا المالية (Fintech): تمثل حوالي 26% من المشاركين اما القطاع المصرفي والتمويل والخدمات البنكية: يشارك بنسبة 14%. بالإضافة إلى الوسطاء وشركات التوزيع المالي تشغل نسبة 12%.

والمستثمرون الأفراد والمؤسسات يمثلون حوالي 10%.

ويستهدف المعرض بشكل أساسي صناع القرار، حيث يركز على مسارات واضحة لبناء العلاقات التجارية.

وسينظم المؤتمر ورش عمل تفاعلية وندوات يقودها نخبة من الخبراء، للتعرف على كبار التنفيذيين في مجالات إدارة البيانات، والتحليلات، وأنظمة الدفع، وحلول السحابة والأمن السيبراني.

ويعد المعرض فرصة لمتابعة الشراكات الاستراتيجية وتحويل النقاشات التفاعلية إلى مشاريع استثمارية حقيقية.

دلالة إيجابية على نجاح السياسات الاستباقية وخط دفاع لاضطرابات الإمدادات.. خبراء ورجال أعمال:

ارتفاع المخزون الإستراتيجي 40% يعكس نضج منظومة الأمن الغذائي في قطر

تسجيل أكثر من 5 آلاف شركة أجنبية يؤكد ثقة المستثمرين في الاقتصاد القطري

المخزون الغذائي المرتفع يعزز استقرار السوق ويطمئن المستثمرين والمستهلكين

صلاح بديوي

كشف خبراء ورجال أعمال وسجلات رسمية، عن أن ارتفاع المخزون الإستراتيجي الغذائي بنسبة 40% منذ بداية التطورات الجيوسياسية يُعد مؤشرًا جوهريًا على نضج منظومة الأمن الغذائي القطرية وقدرتها على الانتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط الاحترازي والاستباقي، لا سيما في دولة تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

وأشاروا إلى أن الزيادة تمثل دلالة إيجابية على نجاح السياسات الاستباقية وخط دفاع أول يحمي الاقتصاد والمجتمع من اضطرابات الإمدادات، ويُسهم في استقرار الأسعار المحلية ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2024-2030.

وأوضح الخبراء، أن تسجيل أكثر من 5000 شركة مملوكة لأجانب في الدوحة خلال ثلاثة أشهر، إلى جانب تدفقات استثمارية إلى أسواق رأس المال، يعكس ثقة متزايدة من المستثمرين الدوليين في متانة الأسس الاقتصادية القطرية وقدرتها على التمييز بين الاضطرابات المؤقتة والتحديات الهيكلية.

وأرجعوا هذا التدفق إلى تبسيط الإجراءات عبر «دار الشركات» كنافذة موحدة، وتحديث الإطار التشريعي لتوسيع الملكية الأجنبية، إلى جانب الاستقرار المؤسسي والبنية التحتية، مما يعزز مكانة قطر كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية، ويتسق مع مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030 في تعميق التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على قطاع الطاقة.

كشف المطور ورجل الأعمال الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شركة المارديـة للزراعة والتجارة، أن إعلان سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وزير التجارة والصناعة بلوغ المخزون الغذائي الإستراتيجي زيادة بنسبة 40% منذ بداية التطورات الجيوسياسية في المنطقة ليس رقمًا إحصائيًا عابرًا، بل مؤشر جوهري على نضج منظومة الأمن الغذائي القطرية وقدرتها على التحول من إدارة الأزمات إلى الاستباق والتخطيط الاحترازي.

واستطرد الشيخ فيصل آل ثاني قائلًا: وتكمن أهمية هذه الدلالة في عدة مستويات، الا وهي: الأمن الغذائي كأمن وطني في دولة تعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد والتجارة البحرية، فإن تعزيز المخزون يمثل صمام أمان يقلل التعرض لصدمات سلاسل الإمداد، أو إغلاق المسارات، أو تقلبات الأسعار العالمية. والاستقرار السوقي والاجتماعي ويتمثل في توافر السلع الأساسية بحد من احتمالات الندرة والاحتكار وارتفاع الأسعار، ويحافظ على ثقة المستهلك في الأسواق المحلية. ثم كفاءة مؤسسية لا مجرد تخزين حيث إن الارتفاع يعني أن الدولة لم تكتفِ بالاحتياطي التقليدي، بل وسّعت التنويع في المصادر ومسارات الشحن، وحسّنت إدارة المخزون والتوزيع والرقابة. وقد سبق أن أشارت الوزارة إلى أن المخزون ارتفع بنسبة 42% مقارنة ببداية مارس 2026، بما يعزز القدرة على تلبية احتياجات السوق واستقرار الإمدادات. كما أنه يوجه رسالة للمستثمرين والشركاء الدوليين أن قطر تُظهر أنها قادرة على إدارة المخاطر دون المساس باستقرار السوق أو انفتاحها الاقتصادي، وهو ما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

وأوضح أن الأهم أن هذه النتيجة تعكس تراكمًا مؤسسيًا بدأ قبل الأزمة، لا رد فعل متأخرًا؛ إذ تأسست منظومة تنظيم وإدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية بموجب المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2019، بهدف تغطية احتياجات المواطنين والمقيمين جميعًا.

مرونة اقتصادية متكاملة

وحول دلالة إشارة سعادة الوزير نحو تسجيل أكثر من 5,000 شركة مملوكة لأجانب في الدوحة خلال ثلاثة أشهر، قال الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني: إن تلك الدلالة تمثل مؤشرًا قويًا على أن رأس المال الأجنبي يقرأ السوق القطرية بمنطق الفرصة طويلة الأجل، لا بمنطق المضاربة أو التفاعل مع الاضطرابات المؤقتة. وقد استشهد سعادة الوزير بهذا الرقم لتوضيح أن المستثمرين يميزون بين الاضطرابات العارضة والتحديات الهيكلية، إلى جانب تدفقات استثمارية إلى أسواق رأس المال خلال الفترة نفسها.

وتابع: تزداد دلالة الرقم عند ربطه بسياق أوسع: فقد سبق أن أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن أكثر من 5,000 شركة أجنبية سُجلت في الربع الأخير، بزيادة نحو 60% عن الفترة المماثلة من العام السابق، مع نمو صادرات المصنعين المحليين بنسبة 12%.

وأرجع الشيخ فيصل آل ثاني هذا التدفق إلى ثلاثة عوامل مترابطة، الا وهي: تبسيط الإجراءات: دور دار الشركات بوصفها نافذة موحدة يقلل كلفة الزمن والتعقيد أمام المستثمر، إذ تيسر التسجيل والترخيص والخدمات المرتبطة بالضرائب والهجرة وشؤون العمل في المناطق الاقتصادية. وتحديث الإطار التشريعي: العمل على تشريع يوسع نطاق الملكية الأجنبية في معظم القطاعات بعزز مرونة هيكل الملكية ويجعل قطر أكثر تنافسية أمام الأسواق الإقليمية. وثقة في الأسس الاقتصادية: البيئة التنظيمية، والسياسات المالية الرشيدة، والبنية التحتية، والاستقرار المؤسسي، تشكل مجتمعةً ما يبحث عنه المستثمر الدولي: قابلية تنبؤ، وحماية للأعمال، ووصول إلى الأسواق.

وخلص رئيس مجلس إدارة شركة المارديـة للزراعة والتجارة للقول: إن الرسالة الأساسية في تصريحات سعادة الوزير هي أن قطر تقدم نموذجًا يقوم على المرونة الاقتصادية المتكاملة: أمن غذائي محكم يحمي الاستقرار الداخلي، وبيئة استثمارية مبسطة تجذب رأس المال الخارجي، وتنويع اقتصادي يقلل الاعتماد على أي قطاع منفرد. وبذلك فإن الرقمين لا يُقرآن منفصلين: فالمخزون الاستراتيجي يعزز ثقة المستهلك والمستثمر معًا، بينما تسارع تسجيل الشركات الأجنبية يعكس ترجمة هذه الثقة إلى قرارات استثمارية فعلية. وهذا هو المعنى الأعمق للإعلان: أن قطر لا تدير الأزمة فحسب، بل تحوّل ظروف الضغط إلى فرصة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي موثوق للتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية.

ثقة متزايدة

أعرب الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني، رجل الأعمال، عن ترحيبه البالغ بالإعلان الذي أدلى به سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وزير التجارة والصناعة، أمام منتدى بلومبرغ للاقتصاد الجديد المنعقد في نيودلهي، والذي كشف عن تسجيل أكثر من خمسة آلاف شركة مملوكة لأجانب في السوق القطرية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، إلى جانب تدفقات استثمارية أجنبية إلى أسواق رأس المال في الفترة نفسها.

وأوضح الشيخ سعود بن ثامر أن هذا الرقم يحمل دلالات استراتيجية عميقة تتجاوز مجرد الإحصاء الكمي، إذ يعكس ثقة متزايدة من المستثمرين الدوليين في متانة الأسس الاقتصادية القطرية وقدرتها على التمييز بين الاضطرابات المؤقتة والتحديات الهيكلية. ففي وقت تشهد فيه الأسواق العالمية تقلبات جيوسياسية واقتصادية، يبرز استمرار تدفق الشركات الأجنبية إلى الدوحة كدليل واضح على مرونة الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات المالية الرشيدة والاستثمار المستمر في البنية التحتية، إلى جانب البيئة التنظيمية الداعمة التي باتت توفر للمستثمر منصة مستقرة وواعدة.

وفي هذا السياق، أكد الدور المحوري الذي تضطلع به «دار الشركات»، التي دشنتها وزارة التجارة والصناعة في منتصف سبتمبر الماضي كمركز موحد لتسجيل وترخيص الشركات في المناطق الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك مركز قطر للمال وهيئة المناطق الحرة وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا والمدينة الإعلامية.

وأشار الشيخ سعود إلى أن توحيد إجراءات التسجيل والترخيص والخدمات المرتبطة بالضرائب والهجرة وشؤون العمل وحماية البيانات في نافذة واحدة يمثل نقلة نوعية في تبسيط الإجراءات وتقليص الوقت والجهد والتكاليف على المستثمر الأجنبي. هذا النموذج «النافذة الواحدة» يزيل الكثير من العوائق البيروقراطية التقليدية، ويحول التنوع التنظيمي بين المناطق الاقتصادية إلى قوة تنافسية بدلاً من أن يكون مصدر تعقيد، مما يعزز تجربة المستثمر منذ لحظة التأسيس وحتى بدء التشغيل الفعلي.

تعميق التنويع الاقتصادي

وأضاف أن تسجيل أكثر من خمسة آلاف شركة أجنبية في فترة قصيرة لا يمكن فصله عن هذه الإصلاحات المؤسسية، ولا عن الجهود المتواصلة لتوسيع نطاق الملكية الأجنبية في معظم القطاعات، إلى جانب التحول الرقمي عبر منصة النافذة الواحدة. هذه الخطوات مجتمعة تساهم في تسريع وتيرة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعميق التنويع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على قطاع الطاقة، بما يتسق مع مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية. كما يفتح الباب أمام نقل المعرفة والتقنيات، وخلق فرص عمل نوعية كمحرك أساسي للنمو.

وأشار الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني إلى أن الإعلان يأتي في سياق مشاركة قطر في منتدى دولي بارز يستضيفه الهند، الشريك التجاري الاستراتيجي، مما يعزز فرص بناء شراكات جديدة في قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والطاقة المتجددة ومراكز البيانات. ويؤكد أن المستثمرين باتوا يرون في قطر وجهة إقليمية جاذبة تجمع بين الموقع الاستراتيجي والبنية التحتية المتقدمة والإطار القانوني الواضح والحوافز التنافسية.

وفي ختام تصريحاته لـلوسيل، شدد على أن هذه المؤشرات الإيجابية تستدعي مواصلة الاستماع إلى احتياجات القطاع الخاص والاستجابة السريعة لأي عوائق تنظيمية متبقية، وتعزيز الأطر الداعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإتاحة المزيد من الفرص أمام الاستثمارات النوعية. وأعرب عن ثقته بأن استمرار هذا النهج سيعزز مكانة قطر كمركز أعمال إقليمي ودولي رائد، ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتنوعة تعود بالنفع على الأجيال القادمة.

- الشيخ فيصل آل ثاني: قطر تحول الضغوط الجيوسياسية إلى فرصة إستراتيجية وتعزز مكانتها كمركز إقليمي موثوق
- حسن الأصمخ: ارتفاع المخزون الغذائي الإستراتيجي يعكس مرونة الدولة في مواجهة التحديات
- الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني: «دار الشركات» ساهمت بدور بارز في تعزيز جاذبية السوق للاستثمارات العالمية





الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني



حسن بن إبراهيم الأصمخ



الشيخ سعود بن ثامر آل ثاني

نجاح السياسات الاستباقية

وأكد الخبير في شؤون الأمن الغذائي السيد حسن بن إبراهيم الأصمخ مساعد مدير إدارة البحوث الزراعية بوزارة البلدية لـ «لوسيل» أن بلوغ المخزون الاستراتيجي من الأغذية نسبة ارتفاع قدرها 40% منذ بداية الأزمة الجيوسياسية الراهنة يُمثل دلالة إيجابية بالغة الأهمية على صعيد تعزيز الأمن الغذائي الوطني، ويعكس مستوى عالياً من الاستعداد والمرونة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وأوضح الأصمخ أن المخزون الاستراتيجي يُصبح في عالم يشهد اضطرابات متكررة في سلاسل التوريد أداة سيادية أساسية تضمن السيادة الغذائية وتقلل من الاعتماد المفرط على الخارج، كما أنه رسالة طمأنة للمجتمع تؤكد أن الاحتياجات الأساسية مؤمّنة لفترات كافية، مما يُسهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

واستطرد الخبير قائلاً إن بلوغ هذه النسبة لا يعني الاكتفاء، بل يستدعي مواصلة الجهود لرفع مستويات الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية حيثما أمكن، وتحسين كفاءة التخزين والتوزيع، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن الغذائي. وأشار إلى ضرورة مواصلة الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجيات الحديثة لإدارة المخزون، مع مراقبة دقيقة للمتغيرات العالمية.

وخلص حسن الأصمخ للقول إن ارتفاع المخزون الاستراتيجي بنسبة 40% في هذه الظروف الحساسة يُعد إنجازاً يُحسب للدولة، ويعكس رؤية استراتيجية واضحة تضع الأمن الغذائي في صدارة الأولويات، وهو دعامة أساسية لمواصلة مسار التنمية والاستقرار، ويُبرهن على قدرة البلاد على تحويل التحديات إلى فرص لتعزيز صمودها الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، معرباً عن أمله في استمرار هذا النهج الاستباقي لضمان أمن غذائي مستدام للأجيال القادمة.

وكان سعادة الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني، وزير التجارة والصناعة قد أوضح خلال مشاركته في منتدى بلومبرغ للاقتصاد الجديد 2026 في نيودلهي، أن ارتفاع المخزون الغذائي الاستراتيجي في دولة قطر بنسبة 40% متخطية التطورات الجيوسياسية، وواصلت إيجاد الحلول اللازمة لتأمين احتياجاتها والحفاظ على حركة السلع من الدولة وإليها».

وبيّن سعادته أن المستثمرين قادرون على التمييز بين الاضطرابات المؤقتة والتحديات الهيكلية، مستشهداً بتسجيل أكثر من 5 آلاف شركة مملوكة لأجانب في الدوحة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، إلى جانب تدفقات استثمارات أجنبية إلى أسواق رأس المال خلال الفترة نفسها، والدور الذي تلعبه دار الشركات بصفته رئيسًا لها.

وتجيء تصريحات سعادة الوزير منسجمة مع الإطار القانوني المتمثل في المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2019 بشأن تنظيم إدارة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية والاستهلاكية المنشور على موقع وزارة التجارة والصناعة، ويهدف إلى مواجهة الظروف الطارئة والأزمات والكوارث، بما فيها الأزمات السياسية الإقليمية والدولية. وفيما يتعلق بتطورات مشاريع الأمن الغذائي فإن مشروع البنية التحتية لمشروع مرافق ومخازن الأمن الغذائي في ميناء حمد الذي تنفذه هيئة الأشغال العامة «أشغال»، بلغت نسبة إنجازه 98% في يونيو 2026. وأن السعة التخزينية الإجمالية 300 ألف طن متري، تشمل 51 صومعة ومرافق لمعالجة وتخزين الأرز والسكر والزيوت الغذائية، وذلك ما أعلن عنه رسمياً مؤخرًا.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (المرحلة 2024-2030) على تعزيز المخزون الاستراتيجي كإحدى الركائز الرئيسية، مع تغطية مستهدفة تتراوح حسب السلعة (مثلاً حتى 8 أشهر لبعض السلع الأساسية كالأرز والقمح في تصريحات مسؤولي وزارة البلدية. وتحتل قطر المرتبة الأولى إقليمياً ومن بين أعلى 20 عالمياً في مؤشر أنظمة الغذاء المرنة لعام 2026 الصادر عن إيكونوميست إمباكت، والمرتبة حوالي 30 عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، مع تفوق في القدرة على تحمل التكاليف وموثوقية الكهرباء.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة وفق بيان نشر على موقعها أن المخزونات الاستراتيجية كافية ولم تُستخدم حتى الآن، مع مراقبة إلكترونية لآلاف المنتجات، ونمو إنتاج محلي (من 2000 منتج وطني، و138 مصنعاً غذائياً خلال العام الأخير).

وأوضحت أن مخزون الأغذية ارتفع بنسبة 40% منذ بداية الظروف الجيوسياسية، الأمر الذي يتسق مع استراتيجية الأمن الغذائي الوطنية 2030 التي تستهدف احتياطيات لسلع أساسية (مثل القمح والأرز) وتغطي شهوراً عدة.

رسالة طمأنة للمجتمع

وبيّن الأصمخ أن المخزون المرتفع يُسهم في استقرار الأسعار المحلية والحد من التضخم الغذائي، مما يحمي القوة الشرائية للمواطنين ويُقلل من الضغوط المعيشية في فترات التوتر.

وأضاف أن هذه الزيادة تأتي في سياق أوسع لاستراتيجية الأمن الغذائي الوطني، التي تركز على بناء احتياطيات كافية، وتطوير الإنتاج المحلي، وتعزيز الشراكات الدولية، وتنويع مسارات الإمداد.

وتابع الأصمخ، أن المخزون الاستراتيجي يُصبح في عالم يشهد اضطرابات متكررة في سلاسل التوريد أداة سيادية أساسية تضمن السيادة الغذائية وتقلل من الاعتماد المفرط على الخارج، كما أنه رسالة طمأنة للمجتمع تؤكد أن الاحتياجات الأساسية مؤمّنة لفترات كافية، مما يُسهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

الأمن الغذائي بالأرقام

ووفق تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو حول موازين الأغذية، فإن الاستهلاك السنوي لدولة قطر من القمح في حدود 287 ألف طن، ومن الأرز 281 ألف طن.

وتشير تقديرات استراتيجية الأمن الغذائي إلى أن الاستهلاك من الزيوت 80,5 ألف طن والبقوليات 40,8 ألف طن، والحليب المجفف 24,3 ألف طن والدواجن المجمدة 96,8 ألف طن، حليب طازج: 231,9 ألف طن، أسماك بحرية: 40,8 ألف طن، ولحوم أغنام: 53 طناً، وبيض: 31,850 طناً، ودواجن طازجة: 22,100 طن.

وحول تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج السلع الطازجة ذكر السيد حمد هادي الهاجري، مساعد مدير إدارة الأمن الغذائي بوزارة البلدية 100% الألبان، والدواجن الطازجة و49% الخضروات الأساسية و18% اللحوم الحمراء، وبيض المائدة 29%، والأسماك الطازجة: حوالي 65%.

وبالنسبة للمستهدفات حتى 2030: الخضراوات: 55%، واللحوم الحمراء (خاصة الأغنام والماعز): 30%، والأسماك الطازجة: 80%، وبيض المائدة: رفع النسبة (كان المستهدف سابقاً نحو 70%)، والحفاظ على 100% في الألبان والدواجن الطازجة.

ثقة المستثمرين والتدفقات الأجنبية

وتؤكد بيانات وزارة التجارة والصناعة في الربع الثاني من 2026 تسجيل 5272 شركة غير قطرية بزيادة 60% مقارنة بالربع الأول، و3295 في الربع الأول من 2026 بزيادة 66% على أساس سنوي، مع نمو إجمالي السجلات التجارية. وهذا يتسق مع إصلاحات الملكية الكاملة والحوافز.

على الصعيد الدولي، سجل تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطر بنسبة 559% لتصل إلى نحو 3 مليارات دولار في 2025 (من 0,5 مليار في 2024)، مما يضعها بين أفضل الوجهات خليجياً على أساس نصيب الفرد.

وأكدت وكالة ترويج الاستثمار الرسمية جذب 3,4 مليار دولار عبر 373 مشروعاً في 2025، أكثر من نصفها استثمارات خضراء ونصفها تقريباً في تكنولوجيا متوسطة-عالية، مع توفير أكثر من 15 ألف وظيفة.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026



ركزت على رفع مستوى الفخامة والتقنيات داخل السيارة

مرسيدس سي كلاس الكهربائية 2027 تطرح خلال النصف الأول

تزيح مرسيدس الستار عن سي كلاس الكهربائية 2027 الجديدة كلياً، كواحدة من أهم سيارات السيدان الفاخرة في فئتها، مع قوة تصل إلى 482 حصاناً، وتسارع من 0 إلى 100 كم/س خلال 4,1 ثانية، ومدى قيادة ممتاز يبلغ 762 كيلومتراً بالشحنة الواحدة.

كما تدعم السيارة الشحن السريع بقدرة 330 كيلوواط لاستعادة 325 كم خلال 10 دقائق فقط، إلى جانب مقصورة أكثر رحابة وتقنيات متقدمة مستوحاة من الفئات الأعلى لدى مرسيدس.

القوة والأداء

تعكس مرسيدس سي كلاس الكهربائية 2027 توجهاً واضحاً نحو تقديم أداء قوي ضمن فئة السيدان الفاخرة، إذ تعتمد على محركين كهربائيين بقوة إجمالية تبلغ 482 حصانا وعزم دوران يصل إلى 800 نيوتن متر، ما يمنحها انطلاقة سريعة من 0 إلى 100 كم/س خلال 4,1 ثانية.

شحن سريع يقلل قلق المدى

من أبرز نقاط القوة في مرسيدس C-Class الكهربائية 2027 قدرتها الكبيرة على الشحن السريع، إذ تدعم السيارة شحناً بقدرة 330 كيلوواط، ما يسمح باستعادة 325 كيلومتراً من المدى خلال 10 دقائق فقط. كما تخطط مرسيدس لاحقاً لتقديم نسخة دفع خلفي بمدى يتجاوز 800 كيلومتر، في خطوة تستهدف تقليل قلق المدى إلى الحد الأدنى.



التصميم الخارجي

قدمت مرسيدس لغة تصميم جديدة في سي كلاس الكهربائية، بعيدة عن الخطوط البيضاوية التي ظهرت في بعض سياراتها الكهربائية السابقة، مع التركيز على حضور أكثر فخامة ورياضية.

فيما يلي أبرز ملامح التصميم الخارجي لـ مرسيدس سي كلاس 2027:

- واجهة أمامية مستوحاة من طرازات مرسيدس الكلاسيكية مثل W111 و W108.
- شبك أمامي عريض يمنح السيارة شخصية أقوى وأكثر فخامة.
- نظام إضاءة بكسلية اختياري يضم 1050 نقطة ضوئية.
- مصابيح أمامية وخلفية تحمل هوية مرسيدس النجمية.
- سقف بانورامي مزود بـ 162 نجمة مضيئة.
- معامل مقاومة هواء منخفض يبلغ 0,22 لتحسين الكفاءة والمدى.

المقصورة الداخلية والتقنيات

ركزت مرسيدس على رفع مستوى الفخامة والتقنيات داخل السيارة، مع تحسين واضح في المساحات الداخلية بفضل المنصة الكهربائية الجديدة.

فيما يلي أبرز ملامح المقصورة الداخلية لـ مرسيدس سي كلاس 2027:

- شاشة Hyperscreen بعرض 39,1 إنش في الفئات العليا.
- الفئات الأساسية تأتي بلوحة عدادات رقمية وشاشة وسطية للنظام الترفيهي.
- زيادة طول قاعدة العجلات بمقدار 97 ملم لتصل إلى 2962 ملم.
- مساحة أرجل أفضل للركاب خاصة في الأمام.
- سقف زجاجي بانورامي يعزز الإحساس بالاتساع.
- تعد الأكثر رحابة في تاريخ C-Class حتى الآن.

تجربة قيادة أكثر رياضية وراحة

مرسيدس تصف هذه النسخة بأنها ستكون الأكثر رياضية في تاريخ الطراز، ويعود ذلك إلى عدة عناصر هندسية مهمة، أبرزها نظام توجيه العجلات الخلفية، الذي يساعد على تقليص دائرة الدوران في المساحات الضيقة، وفي الوقت نفسه يعزز الثبات عند السرعات المرتفعة.

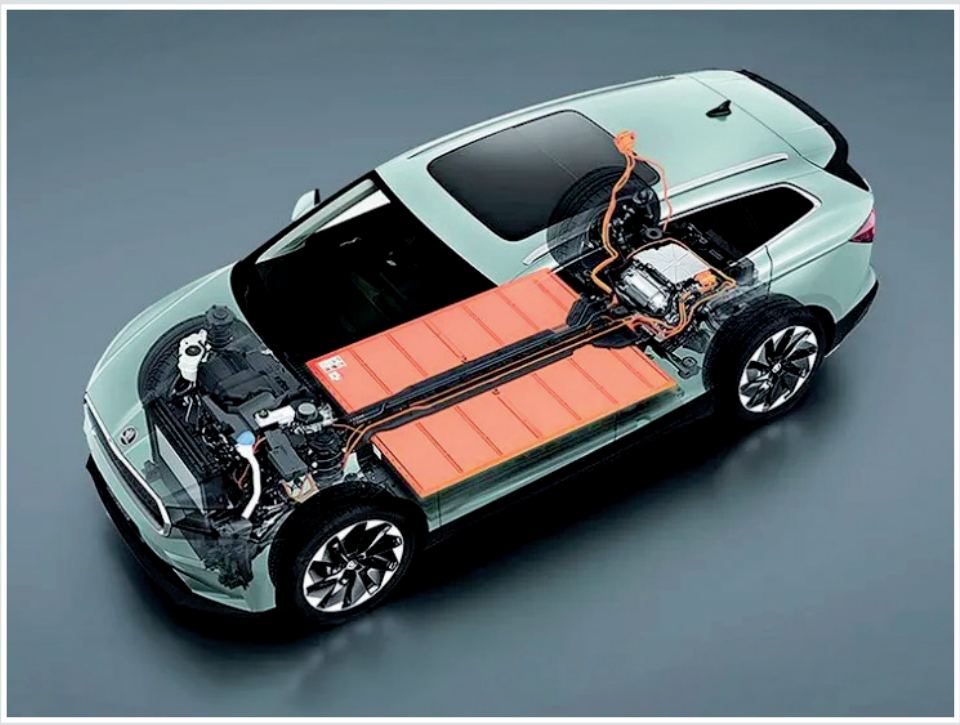
ومن جهة الراحة، حصلت السيارة على نظام تعليق هوائي تكيفي متطور يعتمد على خرائط جوجل والبيانات السحابية لقراءة حالة الطريق مسبقاً والاستعداد للمطبات أو التغيرات السطحية قبل الوصول إليها. كذلك تم تعزيز العزل الصوتي بشكل كبير، لتقدم المقصورة مستوى هدوء وراحة يقترب من أجواء مرسيدس إس كلاس في الرحلات الطويلة. بحسب المعلومات الحالية، من المتوقع أن تصل مرسيدس سي كلاس الكهربائية 2027 إلى صالات العرض خلال النصف الأول من عام 2027، على أن تكشف الشركة عن الأسعار الرسمية قبل الإطلاق بفترة قصيرة.

أبرز أعطال السيارات الكهربائية

تشهد صناعة السيارات تحولا جذريا، إذ لم تعد المركبات مجرد آلات ميكانيكية، بل تحولت إلى أنظمة معقدة تجمع بين المحركات التقليدية وأجهزة الحاسوب المتطورة والبرمجيات المتصلة بالإنترنت. هذا التطور الهائل حسَّن الأداء والكفاءة والسلامة، لكنه في المقابل فتح الباب أمام أنواع جديدة من الأعطال التي لم تكن معروفة من قبل.

تدهور حالة البطارية

تتأثر بطاريات السيارات الكهربائية بالعديد من العوامل التي تساهم في تدهور حالتها على مر الزمن، ومن هذه العوامل درجات الحرارة العالية كثيرًا أو المنخفضة جدًا، تركها تنفد من الطاقة بشكل متكرر، الشحن السريع المتكرر، وهذا يعني أنه بعد عدة سنوات من الاستخدام سيضعف أداؤها ولن تكون قادرة على تخزين وتزويد الطاقة كما كانت عليه وهي جديدة، الأمر الذي سيؤدي إلى استبدالها في نهاية المطاف.



مشاكل في الشحن

واجه العديد من مالكي السيارات الكهربائية حول العالم مشاكل عدة تتعلق بشحن سياراتهم الكهربائية، حيث إن الشحن غير الصحيح أو الكوابل ونقاط الشحن المختلفة قد تعمل على تدهور حالة البطارية، بالإضافة إلى مواجهة تحديات عديدة ومشاكل شحن في فصل الشتاء وخاصة في الأجواء شديدة البرودة.

تلف المحركات الكهربائية

يبلغ العمر الافتراضي للمحركات الكهربائية في هذا النوع من السيارات بين 15 إلى 20 عامًا، ولكن ذلك يشترط أن تتم قيادتها وتشغيلها ضمن الظروف الطبيعية التي تم تصميم السيارات من أجلها، ومع ذلك، ستتعرض هذه المحركات الحساسة إلى التآكل أو التلف بسبب الرطوبة، الأتربة، الغبار، ظروف القيادة والظروف الجوية المختلفة.

العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026



بدء العد التنازلي على انطلاق البطولة وإقبال كبير على التذاكر

كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026.. منصة عالمية لاكتشاف المواهب الواعدة

الدوحة – **لوسيل**

تواصل اللجنة المنظمة لبطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026 جهودها لاستضافة الحدث العالمي الذي يقام خلال الفترة من 19 نوفمبر إلى 13 ديسمبر المقبلين.

وتستعد اللجنة، لانطلاق النسخة الثانية للبطولة ضمن خمس نسخ متتالية تستضيفها قطر سنويا حتى عام 2029، في تأكيد جديد على مكانتها الرائدة في استضافة كبرى الفعاليات الرياضية العالمية، وتعزيز إرثها المستدام في تطوير كرة القدم.

واستنادا إلى النجاح اللافت الذي حققته النسخة التاريخية لعام 2025، والتي شهدت استضافة أول بطولة من بطولات الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) بمشاركة 48 منتخبا، تستقبل نسخة 2026 العدد ذاته من المنتخبات التي ستتنافس في 104 مباريات، بمعدل يصل إلى ثماني مباريات يوميا خلال مرحلة المجموعات، ما يضمن للمشجعين تجربة كروية حافلة بالتشويق.

وعلى مدار تاريخها، شكلت بطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA محطة انطلاق لعدد من أبرز نجوم كرة القدم في العالم؛ حيث شهدت نسخة 2025 بزوغ نجوم واعدة، من بينهم اللاعب المصري حمزة عبدالكريم، نجم نادي برشلونة الإسباني، الذي سجل حضورا لافتا في كأس العالم FIFA 2026 بعد تألقه في بطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2025.

وستواصل البطولة دورها هذا العام كمنصة عالمية لاكتشاف المواهب الواعدة ومنحها فرصة التألق على أكبر مسارح كرة القدم.

وستقام منافسات بطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026 في مجمع أسباير زون، فيما يحتضن استاد خليفة الدولي المباراة النهائية، وهو الاستاد الذي شهد تتويج منتخب البرتغال بلقب النسخة الماضية أمام 38،901 متفرج.

ومع إقامة جميع مباريات البطولة في موقع واحد، سيحظى المشجعون بأجواء احتفالية مميزة تحت شعار (TMRW's GOAT)، احتفاء بنجوم المستقبل، إلى جانب باقة من الأنشطة الثقافية والترفيهية التي ستُقام في منطقة المشجعين.



وتتزامن بطولة هذا العام مع مرور 50 عاما على افتتاح استاد خليفة الدولي عام 1976، أحد أبرز الصروح الرياضية في قطر، الذي استضاف العديد من البطولات والأحداث الرياضية الكبرى، من بينها مباريات بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022.

وكانت لجنة التحكيم بالاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» قد أعلنت قائمة الحكام والحكمات الذين سيديرون مباريات بطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026 التي تقام منافساتها خلال الفترة من 19 نوفمبر إلى 13 ديسمبر المقبلين.

وتم اختيار 81 حكما وحكمة لإدارة مباريات البطولة، بواقع 27 حكما رئيسيا و54 حكما مساعدا، يمثلون 36 اتحادا وطنيا عضوا.

وتشمل القائمة طقمين تحكيميين نسائيين، يتألف كل منهما من حكمة رئيسية وحكمتين مساعدتين، وذلك في إطار التزام الاتحاد الدولي لكرة القدم بإتاحة الفرص أمام الحكمات لإدارة المباريات في أبرز البطولات الدولية.

طرح تذاكر البطولة

وقد شهد امس الاثنين 26 أكتوبر الجاري اقبالا كبيرا من الجماهير على تذاكر البطولة عبر الموقع الإلكتروني roadtoqatar.qa، في اول أيام انطلاق المبيعات وتتوفر جميع التذاكر رقميًا، وتشمل نظام «تذكرة اليوم الواحد»، التي تتيح للمشجعين حضور عدة مباريات في اليوم نفسه، إلى جانب الاستمتاع بالأنشطة الثقافية والترفيهية في منطقة المشجعين، ضمن أجواء احتفالية حافلة بكرة القدم. وتبلغ أسعار «تذكرة اليوم الواحد» 20 ريالًا قطريًا لكل يوم من أيام المباريات في دور المجموعات ودور الـ32 ودور الـ16 ودور الربع النهائي.

ويمكن لكل شخص شراء ما يصل إلى ست تذاكر من هذه الفئة لكل يوم من أيام المباريات.

كما يمكن للمشجعين شراء «التذكرة المميزة»، التي تتيح حجز مقاعد للمباريات التي تشهد إقبالًا مرتفعًا. وتبلغ أسعار التذاكر 35 ريالًا قطريًا لمباريات دور المجموعات ودور الـ32 ودور الـ16 وربع النهائي والدور نصف النهائي، و20 ريالًا قطريًا لمباراة تحديد المركز الثالث، مع توفر عدد محدود من التذاكر وفقًا للسعة الاستيعابية لمقاعد كل ملعب. ويمكن لكل شخص شراء ما يصل إلى أربع تذاكر من هذه الفئة لكل ملعب في كل يوم من أيام المباريات.

ويستضيف استاد أحمد بن علي المباراة النهائية يوم 13 ديسمبر، حيث تتوفر تذاكر المباراة بسعر 30 ريالًا قطريًا للفئة الأولى و15 ريالًا قطريًا للفئة الثانية، مع إمكانية شراء ما يصل إلى ست تذاكر للشخص الواحد.

وتتضمن خيارات مقاعد للمشجعين من ذوي الإعاقة التي تبلغ 20 ريالًا قطريًا للمباريات من دور المجموعات وحتى مباراة تحديد المركز الثالث، و15 ريالًا قطريًا للمباراة النهائية، وتشمل تذكرة مجانية لمرافق واحد. ويمكن للمشجعين من ذوي الإعاقة شراء التذاكر من خلال التواصل عبر البريد الإلكتروني: accessibility.tickets@sc.qa.

كما سيتوفر عدد محدود من مواقف السيارات المخصصة، على أن يتم توزيع تصاريح المواقف قبيل أيام المباريات وفقًا لأسبقية الطلب.

يشار إلى أن بطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026 ستشهد مجددا استخدام نظام الفيديو الداعم (FVS)، الذي يعتبر بديلا لتقنية حكم الفيديو المساعد (VAR)، بعد أن نجح تطبيق هذا النظام في نسخة العام الماضي، حيث يتيح النظام للمدربين طلب مراجعة حالات محددة خلال المباراة إذا رأى وجود خطأ واضح يتعلق بتسجيل هدف أو ركلة جزاء أو إشهار بطاقة حمراء مباشرة، كما يمكن للاعبين اقتراح طلب مراجعة على مدربهم.

بمشاركة أساطير الملاعب الخليجية لكرة القدم

قطر تستعد لاستضافة بطولة كأس الخليج لقدامى اللاعبين 30 أكتوبر

الدوحة – **لوسيل**

تستضيف الدوحة النسخة الثانية من بطولة كأس الخليج لقدامى اللاعبين، خلال الفترة من 30 أكتوبر إلى 5 نوفمبر 2026 وهى البطولة التي ينظمها الاتحاد الخليجي لكرة القدم، بالتعاون مع اللجنة المحلية المنظمة في دولة قطر.

وتشهد البطولة مشاركة نخبة من أبرز نجوم وأساطير كرة القدم من الاتحادات الخليجية الثمانية، حيث تُقام 15 مباراة على ثلاثة استادات، هي استاد حمد الكبير، واستاد حمد بن خليفة، واستاد سعود بن عبد الرحمن.

وأسفرت قرعة البطولة عن وقوع المنتخب العراقي، حامل اللقب، في المجموعة الأولى إلى جانب منتخبات السعودية وعُمان والكويت، فيما تضم المجموعة الثانية المنتخب القطري، ممثل البلد المستضيف، إلى جانب منتخبات الإمارات والبحرين واليمن.

وتُقام مباريات البطولة على شوطين، مدة كل



منهما 20 دقيقة، مع السماح بإجراء عدد غير محدود من التبديلات. وفي حال انتهاء أي مباراة من مباريات الأدوار الإقصائية بالتعادل بعد مرور 40 دقيقة، يتم اللجوء مباشرة إلى ركلات الترجيح لتحديد الفريق الفائز.

وتنطلق منافسات البطولة يوم الجمعة 30 أكتوبر، الساعة 5:30 مساءً، على استاد حمد الكبير، بلقاء يجمع المنتخب القطري وشقيقه المنتخب البحريني، فيما تُقام المباراة النهائية يوم الخميس 5 نوفمبر الساعة 7:00 مساءً، على استاد سعود بن عبد الرحمن.

تُلعب مباريات كأس الخليج لقدامى اللاعبين قطر 2026 خلال أيام الراحة في بطولة كأس الخليج تحت 17 عامًا 2026، التي تستضيفها قطر خلال الفترة من 16 أكتوبر إلى 4 نوفمبر، في تأكيد جديد على قدرة دولة قطر على استضافة وتنظيم العديد من الفعاليات في الوقت ذاته.

كما يزخر موسم كرة القدم في قطر بالعديد من البطولات المرتقبة، وفي مقدمتها بطولة كأس العالم تحت 17 سنة FIFA قطر 2026™، التي تُقام خلال الفترة من 19 نوفمبر إلى 13 ديسمبر، في مجمع المسابقات بأسباير زون.

الدخول إلى المباريات مجاني، مع توفير أماكن جلوس مخصصة للمشجعين من ذوي الإعاقة.

صحيفة القيادة والريادة
لوسيل LUSAIL
20 العدد 2835 الثلاثاء 16 جمادى الأولى 1448 هـ 27 أكتوبر 2026
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

وزارة المواصلات:

205.6 مليار ريال تكلفة خطة النقل الشاملة المحدثة 2050

بلغت تكلفة خطة النقل الشاملة المحدثة للدولة حتى عام 2050 نحو 205,6 مليار ريال، منها نحو 152 مليار ريال للمشاريع الاعتيادية للطرق والنقل العام، وتركز أعلى فترات الإنفاق بين عامي 2026 و2035.

ووفق الخطة يترتب على انفاق هذا الرقم عوائد اقتصادية عالية جداً، حيث تفوق المنافع التكاليف بأكثر من أربعة أضعاف على المدى الطويل، مما يؤكد الجدوى الاقتصادية القوية للخطة.

وذكرت الخطة أن المنافع الاقتصادية المتوقعة بحلول عام 2050 تشمل توفير تكاليف تشغيل المركبات، تقليل زمن الرحلات، خفض استهلاك الوقود والطاقة، تقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين السلامة المرورية، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات.

وتوقعت الخطة أن ترتفع الإيرادات الصافية السنوية من نحو 1,6 مليار ريال الآن الى أكثر من 10 مليارات ريال في 2050، مدفوعة بزيادة إيرادات تذاكر النقل العام ورسوم الطرق المحتملة.

20 شحنة قطرية عبر مضيق هرمز منذ أوائل سبتمبر

أفادت منصة «Semafor» بأن هناك مؤشرات متزايدة على زيادة قطر لصادرات الغاز الطبيعي المسال مع ارتفاع الأسعار وتراجع المخزونات قبيل شتاء نصف الكرة الشمالي.

كما استعادت قطر للطاقة نحو ثلث مستويات صادراتها لما قبل الحرب بحلول نهاية سبتمبر، من خلال استراتيجية «الشاتل» (نقل الشحنات بين السفن في خليج عمان)، كما حدث مع الناقلة القديمة «الريان».

وأشار التقرير إلى أن هذه الزيادة قد تساعد في كبح ارتفاع أسعار الغاز للمستهلكين وإبطاء انكماش الاقتصاد القطري،

إذ عبرت نحو 20 ناقلة محملة بالغاز القطري مضيق هرمز خلال 4 أسابيع أعقبت رحلة «الريان» بحسب بلومبيرغ.

1240 ميغاواط طاقة شمسية ورياح خطة قطرية لإنعاش قطاع الكهرباء في لبنان

كشفت وثيقة أن قطر تقترح برنامج استثمار طاقة متكامل في لبنان يشمل بناء محطتي توليد كهرباء غازيتين جديدتين بقدرة 825 ميغاواط لكل منهما (في دير عمار شمالاً والزهراني جنوباً) خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى اتفاقية توريد غاز طبيعي مسال لمدة 20 عاماً عبر قطر للطاقة، مع وحدة تخزين وإعادة تغويز عائمة وخط الغاز العربي عبر سوريا. وفقا لوكالة رويترز تتضمن الخطة أيضاً 800 ميغاواط طاقة شمسية، و440 ميغاواط طاقة رياح، وأنظمة تخزين بالبطاريات، واستيراد كهرباء من سوريا. التمويل سيكون خاصاً دون تكلفة أولية على الخزانة اللبنانية.

بالأرقام...سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر



قائمة منتجات جديدة تطلقها «أبل» غدا

تستعد شركة أبل للكشف عن مجموعة جديدة من منتجاتها خلال الاسبوع الجاري، في فعالية تحمل اسم «Pro and Tell»، وسط توقعات بالإعلان عن تحديثات لأجهزة MacBook Pro وiMac، مع احتمال تقديم معالج Apple Silicon M6 وظهور أول حاسوب ماك بوك بشاشة تعمل باللمس.

وتشير التوقعات إلى أن معالج M6 سيكون أحد أبرز التحديثات المحتملة للأجهزة الجديدة. كما رجّح مارك غورمان، الصحفي في وكالة «بلومبرغ المعروف بتسريباته المتعلقة بمنتجات «أبل»، أن تكشف الشركة عن حاسوب ماك بوك مزود بشاشة تعمل باللمس خلال الفعالية.

ومن المقرر أن تُقام الفعالية في مدينة لوس أنجلوس يوم 28 أكتوبر وفقًا للتقرير. وعلى الرغم من أن «أبل» تمتلك تاريخًا طويلًا في تطوير الأجهزة المزودة بشاشات اللمس، بدءًا من الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، فإن حواسيب ماك بوك بمختلف إصداراتها لم تحصل حتى الآن على هذه الميزة.

ووفقًا لموقع «Engadget»، قد تشمل المنتجات المرتقبة أيضًا إصدارًا جديدًا من جهاز آيباد ميني، إلى جانب حواسيب ماك بوك برو بقياسي شاشة 14 و16 بوصة.

ولا تتضمن هذه التوقعات، حتى الآن، تغييرات ثورية مؤكدة، لكنها تأتي في وقت تسرّع فيه «أبل» وتيرة إطلاق منتجاتها وتحديث أجهزتها، بعد الكشف عن مجموعة جديدة من ساعات Apple Watch، وهاتف آيفون ديو القابل للطي، ومواصلة التوسع في سوق الأجهزة المنزلية الذكية.

مع الارتفاع المتواصل في أسعار الأجهزة الإلكترونية، لم تعد «أبل» الشركة الوحيدة التي تنافس في الفئات السعرية المرتفعة، رغم أن أسعار أجهزة ماك بوك الجديدة لم تتضح بعد.

الديار القطرية:

30 % مبيعات الأجانب في مشروع علم الروم مع إطلاق منطقة استثمارية جديدة

الدوحة – لوسيل

كشف مسؤول في شركة الديار القطرية أن نسبة مبيعات الأجانب من مشروع الشركة في منطقة «علم الروم» في الساحل الشمالي الغربي لمصر كانت مفاجئة لهم، إذ تخطت 30%، مشيرا إلى أن النسبة المستهدفة لمبيعات الأجانب كانت 20%.

وأوضح طالب العذبة، رئيس قطاع التطوير وتسليم المشروعات في آسيا وأفريقيا بشركة الديار، في احتفالية بدء إجراءات الترخيص للمنطقة الاستثمارية بعلم الروم التي انعقدت بأحد فنادق العاصمة المصرية القاهرة، أن نسبة المبيعات عموما فاقت مبيعات العام الماضي، الأمر الذي لقي استحسانا كبيرا من جانب وزارة الاستثمار المصرية.

وافتتح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري محمد فريد المنطقة التي تمتد على مساحة 20 كيلومترًا مربعًا، وذلك بعد نحو شهرين من بدء الشركة تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع الذي تقدر استثماراته الإجمالية بنحو 29,5 مليار دولار.



وقال فريد إن المناطق الاستثمارية في مصر تمثل آلية فعالة لجذب رأس المال المحلي والأجنبي وتعزيز التنمية من خلال تبسيط الإجراءات وتسريع تنفيذ المشاريع وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

وأوضح طالب العذبة، مدير تطوير المشاريع في الديّار، أن مبيعات المشروع للمشترين الأجانب تجاوزت نسبة 30%، مقارنة بالهدف السابق البالغ 20%، وذلك بفضل الطلب القوي خلال الإطلاق التجاري للمشروع.

تبلغ تكلفة المرحلة الأولى نحو 220 مليار جنيه مصري (ما يعادل 4,5 مليار دولار)، وكانت الشركة قد حولت 3,5 مليار دولار نقدًا إلى الحكومة المصرية أواخر عام 2025.

وتشمل المرحلة الأولى شاطئًا وممشى بطول 2 كيلومتر، وبحيرات طبيعية متصلة بالبحر مناسبة للسباحة واليخوت، بالإضافة إلى 195 ألف متر مربع من البحيرات الاصطناعية المناسبة للسباحة.